التناوب بين مشتقات الأسماء

دراسة صرفية دلالية في ضوء القرآن الكريم

إعداد

د / محمد فيصل محمد عبد الفتاح

مدرس اللغويات بجامعة الأزهر

كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالقاهرة - قسم اللغة العربية وآدابها

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م

ض

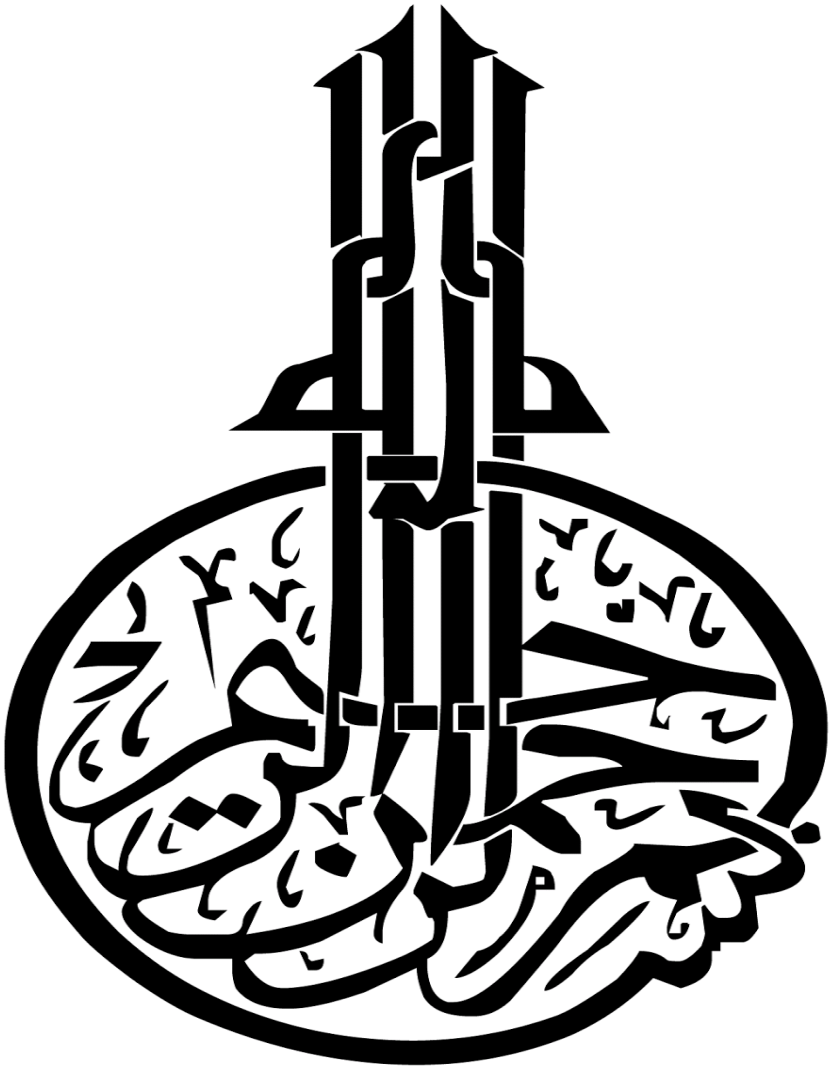

التناوب بين مشتقات الأسماء دراسة صرفية دلالية في ضوء القرآن الكريم

محمد فيصل محمد عبد الفتاح.
كليةالدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة اللغة العربية وآدابها ـ تخصص اللغويات– جامعة الأزهر الشريف
الإيميل الجامعي:
mohamedabdelfattah.4@azhar.edu.eg

الملخص

يقع بين بعض المشتقات تناوب في الألفاظ كاستعمال اسم الفاعل بمعنىٰ المصدر، واستعمال المصدر بمعنىٰ اسم المفعول، وقد استعمل القرآن الكريم هذه الظاهرة اللغوية.

ينوب المصدر عن اسم الفاعل واسم المفعول وينوبان عنه، وكذلك صيغة فعيل مع كل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول، ويجيء اسم التفضيل نائبا عن اسم الفاعل، أما التناوب بين اسم الفاعل واسم المفعول فقليل نادر.

ولا يعني التناوب أننا نطرح اللفظ المنوب عنه بالكلية، بل إنه قد يبقي له عمل وينبغي أن يكون له أثر في الدلالة أو يُقدّر له معنىٰ.

فللتناوب أثر صرفي دلالي يبرزه البحث في ثنايا الدراسة التطبيقية، بعد استنباط ضوابط القول بالتناوب بين المشتقات في النصوص العربية الفصيحة، وبيان موقف العلماء السابقين والمعاصرين من هذه الظاهرة الصرفية.

الكلمات المفتاحية: التناوب ـ المشتقات ـ الدلالة ـ الصرف ـ المصدر ـ اسم الفاعل.

The exchange between the derivatives of nouns، Morphology study according to the Holy Qur'an.

Mohammed Faissal Mohammed Abd-Elfattah
Department of Arabic language، Faculty of Islamic and Arabic studies for boys، Al-Azhar university- Cairo- Egypt.
Email: drfaissalmohammed@gmail.com

Abstract:

Some derivatives have an exchange in their use. This action is called Al-Tnaawob.

Al-Tnaawob means: Each one of derivatives plays the role of the other mean، Such as the use of the Agent-noun in the sense of the Noun of action، and the use of the Noun of action in the sense of the Patient-noun. The majority of the grammarians agreed that some derivatives have an exchange in their use.

By reading the verses of the Holy Qur'an thoroughly، we found out that the Holy Qur'an used Al-Tnaawob between derivatives.

Al-Tnaawob does not mean that we leave behalf word altogether، rather it may leave it with a work and it should have an effect on Indication or be supposition for its meaning.

Al-Tnaawob has an indicatively morphological effect، highlighted by the research in the folds of the applied study. After deducing the guidelines for saying Al-Tnaawob between derivatives in classical Arabic texts، and stating the position of previous and contemporary scholars on this morphological phenomenon.

Key words: Al-Tnaawob- Derivatives- Morphology- Agent-noun- Patient noun- Indicate.

مقدمة

الحمد لله الذي جعل اختلاف الألسن آية، وصرف قلوب أحبابه نحو بابه،والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد وآل بيته وأصحابه، وبعد،،،،

فإن علم التصريف ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلىٰ معرفة الاشتقاق إلا به

وبالنظر في كتب الصرفيين والمفسرين من أهل اللغة نرىٰ جلَّهم يقررون أن هناك تناوبا بين صيغ المشتقات في الاستعمال اللغوي، وحيث إنه لا يعدل عن صيغة لأخرىٰ إلا لغاية بلاغية ونكتة دلالية، أو مشاكلة معنوية ، أو معضلة إعرابية، أو تصحيح وزن أو قافية في الشعر العربي، فقد عقدت ذلك البحث للنظر في تناوب بعض المشتقات في ضوء الاستعمال القرآني، ملقيا الضوء علىٰ هذه الظاهرة اللغوية – القول بمجيء صيغة بمعنىٰ أخرىٰ – في الاستعمال القرآني، موضحا بأمثلة قرآنية كيف تكلم السابقون عن تناوب الصيغ، وما الأثر الصرفي الدلالي لهذا التناوب في تلك الأمثلة سائلا المولىٰ تبارك وتعالىٰ التوفيق والسداد .

مشكلة البحث

يسعىٰ البحث لوضع خطوط عامة لأسرار الدلالة الصرفية في تناوب بعض المشتقات العاملةِ عملَ الفعل.

منهج البحث

اقتصرت في البحث علىٰ نماذج للتناوب الواقع بين كلٍّ من المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة فعيل، واسم التفضيل؛ لما بينها من وحدة

موضوعية؛ فجميعها يعمل عمل الفعل، وتركت اسمَ الفعل[1]؛ لأنه بمعنىٰ الفعل، وما ورد منه في القرآن الكريم أحد عشر لفظا، منها ما ورد مرة واحدة، ومنها ما جاء في غير موضع، هذه الأسماء هي (أفّ، ويل، هيت، هيهات، هاؤم، وي، تعال، هات، هلم، عليكم، مكانكم)[2] وبعضها مختلف في كونه اسم فعل أو اسما كـ (ويل)، وبعضها مختلف في كونه فعلا أو اسم فعل كـ (تعال، وهات) وكلها جامدة، وبحثنا في المشتقات.

واستغنيت ببحث اسم الفاعل عن بحث الصفة المشبهة به، وكذلك اقتصرت علىٰ بحث التناوب الواقع بين المشتقات وبين (فعيل)، وكذلك باسم الفاعل عن البحث في تناوب بقية صيغ المبالغة.

أخذت في البحث المنهج التطبيقي؛إذ إنه محاولة لإبراز دور ظاهرة التناوب في الدلالة الصرفية، والكشف عن سعة اللغة العربية، وما بين الألفاظ والمعاني من ترابط، به يُبنَىٰ النظم، ويسمو أسلوب علىٰ أسلوب.

---

(١) أسماء الأفعال هي: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كـ (شتان) فإنه اسم ناب عن فعل ماض وهو (افترق)، و: (صه) فإنه اسم ناب عن فعل أمر وهو (اسكت)، و (أوه) فإنه اسم ناب عن فعل مضارع هو (أتوجع). والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان، والمراد بالاستعمال أنها دائما عاملة لا معمولة، وقيل هي كلمات تقع في منزلة بين الاسم والفعل، أي قسم رابع للكلمة، ينظر شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ٢/ ٢٨١.

(٢) ينظر اسم الفعل في القرآن الكريم للدكتور رافع أسعد عبد الحليم بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م، صـ ٢٤٣، وما بعدها.

خطة البحث

قسمتُ البحث إلىٰ مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، فأما المقدمة فعرضتُ فيها مشكلةَ البحث، ومنهجَ الباحث، وخطةَ الدراسة.

وأما التمهيد فجاء بعنوان (**التعريفُ بمصطلَحاتِ البحثِ**) وفيه عرَّفتُ بالمصطلحات التي تَرِد في ثنايا البحث، ويحتاج إليها القارئ.

وأما المبحث الأول فعنوانه: التناوبُ بين القدامى والمحدَثين وضوابطُه[1]، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التناوبُ عندَ القُدامَىٰ والمحدَثِين.

وفيه عرضٌ موجز لرؤية علمائنا القدامىٰ ثم المعاصرين في هذه الظاهرة الصرفية.

المطلب الثاني: ضوابط التناوب.

ثم المبحث الثاني بعنوان: من أسرار الدلالة الصرفية في تناوب المشتقات في القرآن الكريم

وفيه تسير الدراسة إلىٰ تَطْواف في حديقةِ النصِّ القرآني لاقتطاف نماذجَ لهذا التناوبِ، توضِّح بعض ما يُضيفه نيابة مشتق مكان آخر من الدلالة الصرفية، ثم تنتهي الدراسةُ إلىٰ الخاتمة التي فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها بهذا البحث، وبعدَ ذلك فهرسُ المراجع، ثم فهرس الموضوعات، ومِنَ اللهِ التوفيقُ والفتحُ، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

والحمد لله رب العالمين

د. محمد فيصل محمد

---

(١) وأعني بالمحدَثين المعاصرين.

تمهيد

التعريف بمصطلحات البحث

١ - الدلالة الصرفية

- **معنى الدلالة لغة واصطلاحا**

الدّلالة بكسر الدال وفتحها[١]، أصلها في اللغة من (دَلَّ)،ومعناه إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا، تقول: دَلَلْتُ فُلَانًا عَلَىٰ الطَّرِيقِ، أي: أبنته له بعلامة، وهي بمعنىٰ الإرشاد. وَالدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ. وَهُوَ بَيِّنُ الدَّلَالَةِ[٢]، وتطلق الدلالة بالاشتراك علىٰ معنيين: الأولُ: كونُ أمر بحيث يُفهَم منه أمر آخر، وإن لم يفهَم بالفعل. والثاني: فهْمُ أمرٍ من أمر بالفعل.

- **أقسام الدلالة**

تنقسم الدلالةُ إلىٰ لفظيةٍ وغيرِ لفظيَّة، وكلٌّ منهما إلىٰ وضعية، وعقلية، وعادية.[٣] ومقصود البحث بمصطلح الدلالة: الدلالة اللفظية الوضعية.

---

(١) ينظر المطلع على ألفاظ المقنع، المؤلف: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٧٠٩هـ)، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م صـ ٣٩٥.

(٢) ينظر معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ٢/ ٢٥٩، وما بعدها.

(٣) ينظر الاستدلال عند الأصوليين الأستاذ الدكتور أسعد عبد الغني الكفراوي صـ ١٩ وما بعدها، طبعة دار السلام.

وهي ثلاثة أنواع: مطابقية، وتضمنية، والتزامية، فالدلالة المطابقية هي دلالة اللفظ علىٰ تمام ما وضع له(١)، كدلالة لفظ أسد علىٰ الحيوان المفترس، ودلالةِ المصدر علىٰ الحدث، ودلالةِ اسم الفاعل علىٰ الحدث ومن قام به.

والتضمنية هي: دلالة اللفظ علىٰ جزء ما وُضع له في ضمن المعنىٰ، وذلك كدلالة لفظ إنسان علىٰ حيوان فقط، أو علىٰ ناطق فقط(٢)، ودلالةِ اسم الفاعل علىٰ معنىٰ اسم المفعول، ودلالةِ المصدر علىٰ معنىٰ اسم الفاعل.

والالتزاميةُ هي: دلالة اللفظ علىٰ معنىٰ خارج عن معناه الموضوع له لازم له يستتبعه استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، كدلالة لفظ " الدواة " علىٰ القلم.

وأخلُص من هذا إلىٰ مقصودي بالدلالة الصرفية، فهي: ما يقع في ذهن السامع من المعنىٰ بصورة اللفظ المستعمَل، أو معنىٰ المعنىٰ بما ناب عنه(٣)، فكما حذف حرف العلة في المجزوم من الأفعال المعتلة، وبقيت الحركة دليلا علىٰ المحذوف، فكذلك يكون للكسرة دلالة علىٰ الياء المحذوفة من بنية الكلمة في نحو (خِفْتُ)؛ إذ الأصلُ (خيفت من خِيفَ)؛ لذا قيل: إن الضم في (قُلت) لبيان

---

(١) ينظر السابق.

(٢) ينظر السابق.

(٣) قال عبد القاهر الجرجاني: "ههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "المعنى"، و "معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تَصِلُ إليه بغير واسطة و"بمعنى المعنى"، أن تَعْقِل من اللفظِ معنًى، ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنى آخرَ". دلائل الإعجاز في علم المعاني، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م صـ ٢٦٣.

الواو المحذوفة، والكسرة في "بِعْت" لبيان الياء المحذوفة لا للنقل، ولم يَفْرقوا مع غير الضمير المرفوع البارز المتحرك؛ لتعذر الضم والكسر قبل الألف في قال باع.(١)

وفي هذا البحث سنتأمل في أثر ما دلت عليه الصيغةُ المعبَّر بها، واللفظُ المنوب عنه، ومن ثَمَّ الدلالةُ الصرفية المعنوية لهذه الإنابة (٢).

ومن صور دلالة اللفظ أو الصيغة وأثرها ما اتُّفِق عليه من أن دلالة الصيغة علىٰ الطلب بذاتها جزء من أحد جزأي العلامة علىٰ أن الكلمةَ فعلُ أمر(٣).

---

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م، ١/ ٢٤٧، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ٤/ ١٢٢.

(٢) دلالة الصيغة عند اللغويين هي المسماة دلالة التضمن، والدلالة المعنوية هي المسماة دلالة اللزوم، ينظر الاقتراح في أصول النحو وجدله، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م صـ ٤٥، وما بعدها.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م، ١/ ٢٥.

وقد اعتد الصرفيون في اتفاق لفظين في الحكم بالتشابه بينهما في الوزن والدلالة، وذلك أنهم ناظروا بين فعل التعجب وأفعل التفضيل، وجعلوا ذلك نظيرا لهذا في اللفظ والدلالة؛ ومن ثمَّ منعوا نقل حركة العين المعتلة للساكن قبلها في (ما أفْعَل وأفْعِل به) وعللوا قول العرب: (ما أبْيَن الشيء وأقوَمَه، وأبِين به وأقوِم به)، بأنهم حملوه علىٰ نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة علىٰ مزية الشيء، وهو أفعل التفضيل(١).

فهذا اعتبار واضح للدلالة الصرفية للوزن، وأثر هذه الدلالة في عدم إجراء باب صرفي مجرىٰ واحد من حيث نقلُ حركة العين المعتلة إلىٰ ما قبلها، وقرنوا بين هذه الدلالة وبين الصورة اللفظية التي اتحدت في (ما أفعل) وفي أفعل التفضيل، ولكن هذه الصورة اللفظية لم تتحقق في صيغة (أفعِل به) في التعجب، فإما أنهم أجروا باب التعجب مجرىٰ واحدا في ذلك، أو أنهم اعتبروا بالاتفاق في الدلالة الصرفية في التعجب بـ (أفعِل به) وأفعل التفضيل.

وكذلك علة إعمال الوصف المشبه للفعل المضارع في العمل والدلالة الزمنية عملَ فعلِه، كاسم الفاعل واسم المفعول، بشرط أن يكونا عاملين، دالين علىٰ الحال، أو الاستقبال(٢).

---

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م ، ٣/ ١٦٠٦.

(٢) ينظر النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف: الطبعة الخامسة عشرة، ٣/ ٦.

ثم نقول مطمئنين: إن الدلالة الصرفية لمعنىٰ الكلمة لا تنفك عن استعمالها اللفظي، وإلا فقَدَت الألفاظ روحَها، وتساوت التعبيرات فلم تبقَ مفاضلة بينها.

إن لفظة (فاعِل) بتركيب وترتيب حروفها تدل علىٰ معنىً مضافٍ للمصدر بعد إجراء صرفيٍّ حوَّلَها من صورة الفعل أو المصدر إلىٰ صورة (فاعِل)، ويختلف هذا المعنىٰ المنسوبُ للمصدر باختلاف الإجراءِ إن حُوِّلت الصيغةُ إلىٰ صورة (مفعول)؛ حيث إن المعنىٰ الأول يكون للدلالة علىٰ الحدث وصاحبه، والثاني للدلالة علىٰ الحدث ومن وقع عليه، أما المصدر فإنه يدل علىٰ الحدث مجردا من وصف زائد عليه، وتلك هي الدلالة الصرفية للفظ.

وإذا ما استعمل المصدر باللفظ الدال علىٰ الحدث المجرد من وصف الفاعل أو المفعول، أو غيرِ ذلك من المعاني المضافةِ إليه، ودل هذا اللفظ علىٰ وصف زائد عن مجرد الحدث، فقد ناب عن غيره من المشتقات، فلا نقول إن المصدر دلَّ علىٰ الحدث ومن قام به، لما يؤدي إليه ذلك القول من عدم الفصل بين دلالة لفظ المصدر ودلالة اسم الفاعل؛ بل إننا حينئذ نقول: إن لفظ المصدر ناب عن اسم الفاعل، أو عن اسم المفعول، أو يحتملُهما.

وهنا يجب التأمل في الدلالة الصرفية التي يَقصِد إليها النصُّ البليغ من استعمال لفظ يدل علىٰ مجرد الحدث للدلالة علىٰ الحدثِ ووصفٍ زائد عليه.

لندرك حينئذ كيف تتفق وتختلف المعاني والتقديراتُ باستعمال مشتقٍّ نائبا عن مشتق آخر، وكيف يكون هذا التناوب من أسباب بلاغة النص، بل إنه يكون في القرآن الكريم وجها من وجوه إعجازه.

قال الجرجاني في غرض تأليفه كتاب أسرار البلاغة حيث يقول: "واعلم أن غرضي في هذا الكلامِ الذي ابتدأتُه، والأساسِ الذي وضعتُه، أن أتوصّل إلىٰ بيان

أمر المعاني كيف تختلف وتتفق، ومن أين تجتمع وتفترق، وأُفصِّل أجناسَها وأنْواعها، وأتتبّع خاصّها ومُشَاعَها، وأبيِّن أحوالها في كرم مَنْصبها من العقل، وتمكُّنَها في نِصَابه، وقُرْبَ رَحِمِها منه، أو بُعدها حين تُنسب عنه(١).

وإن أسرار الصرف كفنٍّ لم ينل حظه من البيان والتأليف، فلعل هذه تكون لبنةً لبناءٍ يبحث عن المقاصد الدلالية في التراكيب والمفردات الصرفية، وما لها من أثر في بيان جانب من الإعجاز القرآني؛ إذ الإعجاز لا يكون باللفظ مجردا عن المعنىٰ، ولا يُغني المعنىٰ دون نسق لفظي يعزف للأذن لحنَ الفصاحة، قبل سماع النفس تنغيم الذوق السليم، وعلىٰ ذلك وُضعَت المراتبُ والمنازلُ في الجمل المركبة ـ كما يقول عبد القاهر ـ فقيل: مِن حقِّ هذا أن يَسبق ذلك، ومن حقِّ ما هاهنا أن يقع هنالك، كما قيل في المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل، حتىٰ حُظِر في جنس من الكلم بعينه أن يقع إلاّ سابقًا، وفي آخَرَ أن يوجد إلا مبنيًّا علىٰ غيره وبه لاحقًا، كقولنا: إن الاستفهام له صدر الكلام، وإن الصفة لا تتقدم علىٰ الموصوف إلا أنْ تُزال عن الوصفية إلىٰ غيرها من الأحكام، فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعرًا أو يستجيد نثْرًا، ثم يجْعَلُ الثناءَ عليه من حيث اللّفظُ فيقول: حُلْوٌ رشيق، وحَسَنٌ أَنيقٌ، وعذبٌ سائغٌ، وخَلُوبٌ رائعٌ، فاعلم أنه ليس يُنبئك عن أحوالٍ ترجعُ إلىٰ أجْراس الحروف، وإلىٰ ظاهر الوضعِ اللغويّ، بل إلىٰ أمرٍ يقع من المرء في فؤاده، وفضلٍ يَقْتدحُه العقلُ من زِناده(٢).

---

(١) أسرار البلاغة، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة صـ٢٦.

(٢) المرجع السابق ص ٥،٦.

ونحوُ هذا يُقال في تناوب المشتقات، فإن النظم البليغ المعجِز لا يُنيب لفظا مكان لفظ لمجرد تناسق الجرْس واتفاق الفاصلة، ولا تأتي ألفاظه إلا كالفؤاد للقلب تحفظه وترعاه، فإذا ألقىٰ المتكلم بناتِ ألفاظِه علىٰ المعاني ولم يبالِ أي موقع من الفصاحة تكون فيه، أصبح فؤاده فارغا.

٢- التناوب

التناوبُ لغةً:

من (النوب)، وهو القيام مقام الآخر، تقول: ناب عنّي فلانٌ ينوب مَنابا ونيابة، أي قام مقامي. وانتاب فلانٌ القوم انتيابًا، أي أتاهم مرة بعد أخرىٰ، وهو افتعال من النوبة، والنَوبة: واحدة النُوَبِ، تقول: جاءت نَوْبتُك ونِيابتك. وهم يتناوبون النوبةَ فيما بينهم، في الماء وغيره[١].

والتناوبُ اصطلاحا:

أن تقوم صيغة ما بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة أخرىٰ"[٢]

وفي أساليب العرب تَرِد صيغ يُحتمَل بها غيرُها، وألفاظ تجري علىٰ غير ما وضعت له، وأساليبُ مجازية وكنائية، بل إن ذلك غالب في كلام العرب ولغتهم، وعليه جرىٰ النص القرآني.

وللنحويين في مجيء لفظ علىٰ غير ما وضع له مصطلحاتٌ تكاد تكون مترادفة، منها: التعاورُ، والتقارضُ، والتناوبُ، والتضمين[٣].

---

(١)ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ١/ ٢٢٨، وما بعدها.

(٢) التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل، د. طه محمد الجندي تاريخ النشر: ١٩٩٨م مكان النشر: القاهرة، صـ ١٠.

(٣) ينظر قضية تعاقب الحروف د. قاسم بدماصي، بحث منشور بجامعة الحكمة – إلورن نيجيريا صـ١٣.

غير أنه ينبغي التنبه إلىٰ أن تناوبَ الصيغِ، وتبادلَ المشتقاتِ لا يعني حلول صيغة مكان أخرىٰ دون نكتة بلاغية، ومقصد دلالي ـ كما سيأتي بيانه في ضوابط التناوب ـ، أي أنه لا يكون الكلام علىٰ درجته من البلاغة إذا نزعنا لفظا بليغا من سياقه، ووضعنا ما بمعناه موضعَه، لا سيما في نظم القرآن الكريم وأسلوبه.

وحين نقول إن المصدر في آية بمعنىٰ اسم الفاعل واسم المفعول، فإن هذا لا يعني ألبتةَ أن النص يستقيم، والأسلوب يمضي علىٰ وتيرة بلاغته التامة، إذا استبدلنا هذا بذاك، بل لو أدرت اللغة كلها لتأتي بلفظ مكان لفظ في القرآن الكريم مهما يكن بينهما من توافقٍ في المعنىٰ، وتقاربٍ في اللفظ ما صلح وما كان ليصح، فلا يكون في قيمة اللفظ القرآني حيث استعمله القرآن في موضعه إلا هو.

ولغة العرب علىٰ ذلك في تناوب الصيغ والمشتقات، وإن اتفقت في أصل اللفظ والمعنىٰ؛ إذ تجد بين (التقوىٰ، والوقاية، والمتقي، والتقيِّ) تباينا واضحا في الدلالة، وحسُن كل منها في موضع لا تصلح فيه أخواته، وإن اتفقت كلها في أصل معنىٰ الحفظ.

وقليلا ما ترد الإشارة في نحو ذلك إلىٰ الغرض الدلالي من إيثار القرآن للتعبير بلفظ يتضمن معنىٰ واحدٍ من مشتقاته، دون التعبير بذلك المشتق.

٣- المشتقات

الاشتقَاق في اللغة: الأخذُ في الكلام يمينًا وشِمالًا مع تَرْكِ القَصْدِ(١).

واشتقاقُ الحرف من الحرف: أَخْذُهُ منه، ويقال: شَقَّقَ الكلامَ، إذا أخرجه أحسن مخرج(٢)، ومنه قول النبي صلىٰ الله عليه وسلم في الحديث القدسي: يقولُ الله: "أنا الرحمن خلقتُ الرّحم وشققت لها من اسمي "(٣)

(١) معجم ديوان الأدب، المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، ٣/ ١٧٩، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة.

(٢) الصحاح ٤/ ١٥٠٣.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٤/ ٣١٥، جمع محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخران، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي –مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م،

وهو في اصطلاح الصرفيين[1]:

أَخْذُ صيغةٍ من أخرىٰ مع اتفاقهما معنىً، ومادة أصليَّةً، وهيئةَ تركيب؛ ليُدل بالثانية علىٰ معنىٰ زائد عن معنىٰ الأصل، لأجله اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضرب، وحَذِرٌ من حَذِر[2].

وطريقُ معرفته تقليبُ تصاريفِ الكلمة حتىٰ يرجَع منها إلىٰ صيغة هي أصل الصيغ، دلالةَ اطراد أو حروفا غالبا[3].

والمشتَقُّ في الأصل هو: ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة علىٰ معنىٰ منسوب إلىٰ المصدر، فيدلُّ المشتقُّ علىٰ حدث وصاحبه ممن قام به الفعل أو وقع عليه،

عدد الأجزاء: ٥ أجزاء، وأحمد في مسنده ٣/ ٢١٢، مسند الإمام أحمد بن حنبل، جمعه أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، والحاكم في مستدركه ٤/ ١٧٤، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: " قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا الرَّحْمَنُ وَأَنَا خَلَقْتُ الرَّحِمَ، وَاشْتَقَقْتُ لَهَا مِنِ اسْمِي، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلَهُ اللهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَتُّهُ " المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠، عدد الأجزاء: ٤ أجزاء.

(١) وقيل في تعريف الاشتقاق في الاصطلاح إنه: فرع من أصل يَدُور فِي تصاريفه على الأَصْل، ينظر رسالة الحدود المؤلف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، صـ ٦٩، الناشر: دار الفكر –عمان، صـ ٦٩

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: جزءان، ١/ ٢٧٥.

(٣) ينظر المرجع السابق.

كـ (ضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين، وما كان بمعناهما.

ومما هو بمعنىٰ اسم الفاعل أمثلة المبالغة، كـ: ضرَّاب، "و" الصفة المشبهة نحو: (حسَن)، واسم التفضيل المبني من فِعل الفاعل نحو: (أفضل)، ومما هو بمعنىٰ اسم المفعول كـ: قتيل بمعنىٰ مقتول، واسم التفضيل المبني من فِعل المفعول نحو: أجن من عمرو(١).

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر، وعند الكوفيين الفعل، والمعتمد الأول(٢).

فالمشتقات من المصدر عدا الأفعال سبعة هي: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسما الزمان والمكان واسم الآلة. (٣).

ولا يخفىٰ ما في معرفة اشتقاق الكلمة وبيان أصلها من دور فاعل في الوقوف علىٰ دلالتها ومعناها، برد ألفاظها إلىٰ أصل اشتقاقها، وقد نحا هذا المنحىٰ كثيرٌ من القدامىٰ والمحدثين، حتىٰ وإن اختلف ترتيب حروفها، ويعَدُّ ابن جني رائد هذه المدرسة، فنراه يقول عن دلالة مادة (ج ب ر) وما اشتق منها بتقليبها والزيادة عليها:" فهي -أين وقعت- للقوة والشدة، منها: "جَبَرتُ العظْمَ

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١١٣.

(٢) التصريح على التوضيح ١/ ٤٩٢، شذا العرف في فن الصرف شذا العرف في فن الصرف، المؤلف: أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، عدد الأجزاء: جزء واحد، صـ ٨١، ٨٢.

(٣) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م ،عدد الأجزاء: جزء واحد صـ ٢.

والفقيرَ" إذا قوَّيْتهما وشددت منهما، والجبرُ: الملك، لقوتِه وتقويته لغيره، ومنها: "رجل مجرِّب" إذا جرَّسته الأمور ونجذَتْه، فقوي متنه، واشتدت شكيمته، ومنه الجِراب؛ لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حُفظ الشيءُ وروعي اشتدَّ وقوي، وإذا أُغفل وأهمِل تساقط.(١)

وهذا الرابط المعنوي بين الكلمة ومشتقاتها هو من مسوِّغات قبول القول بالتناوب بين المشتقات.

**** **** ***

(١) ينظر الخصائص ، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ٣، ينظر ٢/ ١٣٧، وممن اختط هذا الأسلوب، أي أسلوب البحث عن اشتقاق الكلمة كوسيلة لفهم دلالتها ـ د. أحمد مختار عمر في كتابه ((أسماء الله الحسنى: دراسة في البنية والدلالة))، ينظر أسماء الله الحسنى، دراسة في البنية والدلالة، د. أحمد مختار عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة٢٠٠٠ صـ ٨٣، ٨٥،شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية، المؤلف: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، الناشر: رسالة ماجستير – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، بإشراف: د محمد جمال صقر، عام النشر: ٢٠١٢ م صـ ١٣٢.

المبحث الأول: التناوب بين القدامى والمحدثين وضوابطه

المطلب الأول: تناوب الصيغ عند القدامى

بالنظر في كتب علمائنا القدامىٰ نرىٰ أن القولَ بجواز التناوب بين الصيغ- لا سيما صيغ المشتقات العاملة – واضحا لدىٰ كثير من المفسرين والمعربين، كالفراء في معاني القرآن الكريم، والجوهري في الصحاح، وأبي حيان في تفسير البحر المحيط، والعكبري في كتابه اللباب، وغيرهم أ كما في ثنايا البحث، وهذه جملةٌ من نصوصهم التي تدل علىٰ جواز التناوب عندهم:

قال ابن الحاجب في قوله عليه السلام: " إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مَسَاوِئُكُمْ أَخْلَاقًا، الثَّرْثَارُونَ، الْمُتَفَيْهِقُونَ الْمُتَشَدِّقُونَ "[1]: "يلزم أن يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعَدين، وهو غير جائز، ووجه اللزوم أنه قد أضاف الأحب والأبغض إلىٰ المخاطبين، فيلزم أن يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليهم من المحبة والبغض"[2]، فلَزِم أن يقال إن صيغة التفضيل ليست علىٰ بابها، كما سيأتي بيانه في المبحث الثاني.

ومثالُ ذلك قولُهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، فهو علىٰ معنىٰ (عادلا)، لما يلزم من أنهم يكونون مشتركين في العدل ولم يشتركوا عنده، فحمله

(١) الحديث رقم ١٧٧٣٢ في مسند الإمام أحمد٢٩/ ٢٦٧، وقال المحقق حديث حسن لغيره.

(٢) أمالي ابن الحاجب، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل –بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م ١/ ٣١٥.

لذلك علىٰ معنىٰ فاعل؛ فإضافة اسم التفضيل لما بعده ليست للتفضيل علىٰ المضاف إليهم، بل لمجرد التخصيص.[1]

وقال العكبري: في قوله:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مطِيِّكُمْ فَإِنِّيَ إِلَى قَوْمٍ سِواكُمْ لَأَمْيَلُ[2]

"وَأما (أميَل) فَهُوَ أفعل بِمَعْنىٰ فَاعل، كَمَا جَاءَ أكبر بِمَعْنىٰ كَبِير، وأوحَدُ بِمَعْنىٰ وَاحِد، وَلَيْسَ الْمَعْنىٰ أَنىٰ أَكثر ميلًا مِنْكُم، وَأما (إِلَىٰ) فتتعلق (بأميَل) لما فِيهَا من معنىٰ الْفِعْل" [3].

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) ٣/ ٤٦٤، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر

(٢) البيت من بحر الطويل للشنفرى وهو مطلع قصيدته المعروفة بلامية العرب، والمطي كالمطايا جمع مطية: وهي الدابة تمطو في سيرها أي تجد وتسرع، وإقامة صدور المطي: إعمالها في السير، والتوجه بها إلى وجهة، ويقصد به الجد في الأمر، والانتباه من الغفلة، والميل إلى الشيء: الانحراف إليه بالقلب، والأميل: الأشد ميلا، وبنوا أمه، قيل: هم فهم وعدوان. والقوم سواهم رهطه من الأزد، وكان نازلا في بني أمه، فَعُيِّر، فرحل إلى قومه، وهذا التعيير سببُ قوله القصيدة.

والمعنى: جدوا يا بني أُمِّي في أمركم فإنكم هازلون، وانتبهوا فإنكم نائمون عن شأني الذي هو غير شأنكم، وبمراحل عما تتوهمونه من ميلي إليكم لكوني نازلا فيكم، فإنني أشد ميلا إلى قوم غيركم، أي ميلي إليهم أكثر من ميلي إليكم وان كنت بعيدا منهم، وهواي معهم وان لم أكن فيهم، وهذا إنذار لبني أمه برحيله عنهم، ينظر ديوان الشنفرى (٥٨) وما بعدها، (شرح: إميل بديع يعقوب)، وتفريج الكرب في معرفة لامية العرب المؤلف: محمد بن قاسم بن محمد بن عبد الواحد، ابن زاكور الفاسي، أبو عبد الله (المتوفى: ١١٢٠هـ) صـ١.

(٣) إعراب لامية الشنفري، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: محمد أديب عبد الواحد جمران، صـ٥٧، الناشر: المكتب الإسلامي –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

وقال في اللباب: "وفَعِيل بمعنىٰ فَاعِل كثيرٌ"(١)

وقال الجوهري: "وهَمٌّ ناصب، أي: ذو نَصَبٍ، مثلُ تامرٍ ولابنٍ. ويقال: هو فاعِلٌ بمعنىٰ مفعولٍ فيه، لأنَّه يُنْصَبُ فيه ويُتعبُ، كقولهم: ليل نائم، أي نام فيه، ويوم عاصف، أي تعصِفُ فيه الريح"(٢)

وقال ابن مالك: "وقد يشبه (فَعِيل) الذي بمعنىٰ (فَاعِل) بهذا(٣)، ويشبه هذا به، فيعطىٰ كلٌّ منهما حكمَ الآخر.

فمِن حمل الذي بمعنىٰ (فَاعِل) علىٰ الذي بمعنىٰ (مَفعُول) قولُ الله تعالىٰ:﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦﴾"(٤)

وقد أفاد التناوبُ بين المشتقات جوازَ حمل بعضها علىٰ بعض في الجمع، كما قال الرضي: " حملوا علىٰ باب (جَرِيح) بمعنىٰ مَفعُول بابَ (هَالِك، وميِّت، وأَجْرَب)، فجمعوها علىٰ هَلْكىٰ ومَوْتىٰ وجَرْبىٰ؛ لموافقتها إياه في أصل المعنىٰ، من حيث إنها كانت لمن أصابه ضررٌ من هَلاك ومَوْت وجَرَب.(٥)

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، ، ١/ ٣٦٢ الناشر: دار الفكر –دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: جزءان.

(٢) ينظر الصحاح ١/ ٢٢٥.

(٣) أي بالذي بمعنى مفعول في أنه لا تلحقه التاء في التأنيث.

(٤) شرح الكافية الشافية، المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني،حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ٤/ ١٧٤٠.

(٥) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٥٤.

وجمعوا تقدير (فَعِيل) بمعنيين في موضع واحد في لفظ(النَّبيّ) -بتشديد الياء- من النبوة-وقد اختلفوا في أصله، فذهب فريق إلىٰ أنّ أصله (ن ب أ)، واشتقاقه من قولهم: أنبأ عن الله، أي: أخبر عنه - عز وجل - والنّبأ: الخبر.

وقيل من (نَبُو)، أي: لأنه مخبر عن الله تعالىٰ، فعلىٰ الأوَّل هو فعيل بمعنىٰ فاعل، وهو مذهب سيبويه(١)، وعلىٰ الثاني بمعنىٰ مفعول(٢).

وقال ابن منظور: سُمِع (اليَبْس) بِفَتْح فَسُكُون، وَهُوَ (فَعْل) بِمَعْنىٰ (فَاعِل)، يُقَال: حطب يبْس، بِمَعْنىٰ يَابِس، واليَبَس بِالتَّحْرِيكِ الْمَكَان يكون رطبا ثمَّ ييبس، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا ﴾ (٣).

فهذه النصوص تطبَّق علىٰ القول بجواز التناوب بين المشتقات، وترجح القول بوقوع ذلك في الشعر العربي، والحديث النبوي، والقرآن الكريم؛ وذلك لما في القول بالتناوب من مرونة تجعلُ اللفظ الواحدَ صالحا للاستعمالات المتنوعة.

---

(١) ينظر الكتاب المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ٣/ ٤٦٠.

(٢) ينظر شرح الأشموني ١/ ١٨،و تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، المؤلف: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م صـ١/ ٤١٣.

(٣) ينظر لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر –بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥ جزء، (يبس)٦/ ٢٦١.

وأنكر بعضهم الترادفَ أو التناوبَ بين لفظين مطلقا، إلا إذا كانا من لغتين مختلفتين، فإذا كان اللفظان أو الصيغتان من لغة واحدة فلا يَحِلُّ أحدُهما في الدلالة محل الآخر(١).

قال أبو جعفر النحاس: "(فاعِل) بمعنىٰ (مَفْعُول) فيه بطلان البيان، ولا يصح ولا ينقاس، ولو جاز هذا لجاز (ضارب) بمعنىٰ (مضروب)" (٢).

لذا يمكننا القول بأن هؤلاء لا يقولون بالتناوب بين صيغتين، تناوبا يجعل إحداهما تنزل منزلة الأخرىٰ في الاستعمال والدلالة.

وأرىٰ أن القول بوقوع التناوب أقرب إلىٰ سعة لغة العرب؛ إذ ترىٰ في غيرِ موضعٍ أن حملَ الكلام علىٰ ظاهر ما تقتضيه الألفاظ يُفسد المعنىٰ أو يَنزل به في البيان درجةً، وليس معنىٰ هذا أن الأمر ينقاس في كل موضع،أو يقال به في كل نص.

فما ذهب إليه جمهور النحويين واللغويين من القول بجواز التناوب هو الراجح، وليس في ذلك بطلانُ البيانِ، ولا ضياعُ اللغةِ؛ إذ مرجع الأمر كلِّه إلىٰ صحة التركيب، وصحة المعنىٰ، والله أعلم.

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للإمام السيوطي ١/ ٣٨٤، وينظر التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل صـ٤٣ وما بعدها.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ، ٥/ ١٢٤.

المطلب الثاني: تناوبُ الصيَغِ في دراساتِ المحدَثين

بالوقوف علىٰ عدد من دراسات المحدَثين التي عنيت بدراسة ظاهرة تناوب المشتقات والصيغ ودلالتها اللغوية نرىٰ من بينها دراساتٍ ألقت الضوء علىٰ نص القرآن الكريم(١)، وسأعرض لأهم الدراسات التي وضعت لَبِناتٍ لا يمكن إغفالُ قيمتها في هذه الدراسة، مُعرِّجا علىٰ أهم ما يميز هذه الدراسات، وما يختلف معها فيه هذا البحثُ.

❖ **التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل**

د. طه محمد الجندي تاريخ النشر: ١٩٩٨م مكان النشر: القاهرة، عدد الصفحات: ١٠٢

يذكر الدكتور طه الجندي في التمهيد لبحثه: أنه لم يُسبَق إلىٰ هذه الصورة التي يعرض بها بحثه(٢)، ثم يحدد لنا في تعريف مصطلحات بحثه معنىٰ التناوبِ الدلاليِّ، فيقول: "وأعني به أنْ تقُوم صيغَةٌ ما بأداءِ الدورِ الدلَاليِّ المنُوطِ بصيغَةٍ أخْرَىٰ"(٣).

ثم يوضح موضوع بحثه ويذكر قيودا يُخرج بها ما لا يتناوله، نذكر منها: إخراجه للتناوب الذي يؤدي إلىٰ التعدد الوظيفي للصيغ الصرفية، وأنه لم يتناول هذا الجانب في بحثه(٤)، فيقول بعد ذكره للفارق الدلالي بين قول العرب: (هذا

---

(١) ومن ذلك كتب إعراب القرآن للمحدثين، كإعراب القرآن الكريم للدرويش، وإعراب القرآن الكريم للدكتور محمد حسن عثمان.

(٢) ينظر صـ ٨.

(٣) صـ ١٠ من بحث الدكتور طه الجندي.

(٤) ويعتبر هذا محور ما يدور عليه بحثي.

رجلٌ عَدْل)، وقولِهم: (هذا رجل عادل): "وعلىٰ العموم فإن هذا البحث لن يقف أمام هذا النوع من التعدد الوظيفي للصيغة الواحدة؛ لأن مقصده منصَبٌّ علىٰ التناوب الدلالي بين عناصر الوصف العامل، أما القول بالتناوب الوظيفي فهو أمر مشروع، ومعترف به من قِبَل علمائنا القدامىٰ، ومِنَّا أيضا"(١).

ثم في موضوع البحث يَعْرِض مشكلةَ الدراسة في صيغة سؤال قائلا: "هل يمكن لصيغة من صيغ الوصف العامل أن تتنازل عن معناها الذي تبوأْته، وثبت لها؛ لتؤدي دورا دلاليا معقودا أمره بصيغة أخرىٰ؟ وبعبارة ثانية: هل يمكن أن يحدث تناوب دلالي بين صيغ الوصف العامل؟ فتؤدي صيغة (فاعِل) مثلا الدور الدلالي لصيغة (مفعُول)، أو لصيغ المبالغة، وتؤدي صيغ الصفة المشبهة الدورَ الدلاليَّ لصيغة (فاعِل) أو (مفعُول) .. وهكذا مع باقي الصيغ(٢).

ويخلُص الدكتور الجندي إلىٰ نتيجة قدَّمها(٣) وقرَّرها قبل إيراد الدراسة التفصيلية لما عرضه العلماء من أدلة التناوب ومناقشتِها، فيقول: "ويقودنا هذا الضابط العام إلىٰ النتيجة التي أود أن أخلص إليها في هذا البحث، وهي القول بعدم جواز التناوب الدلالي بين صيغ الوصف المشتق العامل"(٤)

ويعرض رؤيته فيما ورد من تراكيبَ ذكرها العلماءُ دليلا علىٰ جواز التناوب بين صيغ الوصف المشتق، حيث تتلخص هذه الرؤية في أن كل ما ورد من

---

(١) صـ ١٥.

(٢) صـ ٣٨.

(٣) وهذا مأخذ عليه، فالأصل في البحث العلمي ألا يقدم النتيجة قبل دراسة الأدلة واستيفائها؛ لأن في ذلك مصادرة على المطلوب.

(٤) صـ ٤٩.

وصف مستعمل في تركيب عربي فصيح، فهو مراد به معناه الأصلي، ثم القولُ بالتحويل بين صيغ الوصف العامل بمعنىٰ أن يتحول قالب إلىٰ آخر للاستفادة من الظلال الدلالية للقالب المحوَّل إليه فهو ما تبناه الدكتور طه الجندي، وأخذ به[1].

وهو وإن أنكر التناوب اللفظي بين صيغ المشتقات، فقد أثبت التناوب في التركيب، فالسياق الذي يعبَّر عنه باسم الفاعِل مثلا يصح أن يبقىٰ كما هوَ، ثم يحول اسم الفاعل إلىٰ الصفة المشبهة، ليعبَّر بها للدلالة علىٰ الثبوت الذي تفيده، ونفي معنىٰ التجدد الذي يفيده اسم الفاعل.

والفارق بين وجهة نظر بحثي ووجهة نظر بحث الدكتور طه الجندي أن التناوب من وجهة نظري – وإن أثبتُّه – إلا أنه تناوب لعلة دلالية لا تنفي معنىٰ الصيغة المحوَّل منها، ولا تنيب الصيغة المحول إليها في الدلالة علىٰ معنىٰ تلك، إنما في إنابة صيغة عن أخرىٰ سرٌّ دلاليٌّ تضفيه كلتا الصيغتين علىٰ المعنىٰ، يبرزه السياق ويوضحه.

❖ **المشتقات الدالة علىٰ الفاعلية والمفعولية دراسة صرفية إحصائية**

إعداد سيف الدين طه الفقراء دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية (٢٠٠٢) .

عُني الفصل الثاني من هذا البحث بدراسة دلالة المشتقات، وتعدد احتمالاتها الدلالية، وجاء المبحث الثاني منه بعنوان (التبادل اللغوي بين المشتقات، وقد

---

(١) صـ ٥٠ وما بعدها

قرر فيه الباحث أن التبادل اللغوي بين الصيغ كما يراه، هو عبارة عن أن تأخذ صيغةٌ الأحكامَ النحويةَ والدلاليةَ لصيغة أخرىٰ، وتتبادل معها معنىً ومبنىٰ(١).

ثم يمضي الباحث في دراسته بعرض نماذج للتناوب بين الصيغ، وفي حديثه عن التناوب بين المشتقات والمصدر يقول:" قد يأتي اسم الفاعل علىٰ صورة المصدر، وقد يأتي المصدر علىٰ صيغة اسم الفاعل"

ويمثِّل الباحث لهذا التناوب بمجيء المصدر علىٰ صيغة اسم الفاعل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴾ (٢) أي خيانة"، ومجيء المصدر بمعنىٰ اسم الفاعل نحو (رجل عدل) بمعنىٰ عادل.

ثم يعلل التبادل بين الصيغ بأنه مَظْهَر من مظاهِر التوسُّع في اللغة، وأن هذا من التطور في دلالة صيغة المصدر ووظيفته(٣).

غير أني لا أميل إلىٰ حصر التناوب بين المشتقات في باب التوسع اللغوي، دون وجود فائدة دلالية للعدول عن التعبير بمشتق إلىٰ آخر، وإنابة صيغة عن أخرىٰ، والدكتور سيف الدين في دراسته يقول بهذا الحصر؛ إذ نراه يقول بعد عرضه لنيابة اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة عن المصدر: "ولعل دلالة هذه الصفات علىٰ مجرد الحدث تؤكد حقيقة استخدام هذه الصيغ في مرحلة متقدمة من اللغة"(٤) هكذا يجرد الباحث لفظ اسم الفاعل من الدلالة علىٰ شيء زائد عن مجرد الحدث، الذي هو دلالة المصدر فيما ذكره من نيابة اسم الفاعل عنه، وإن

---

(١) ينظر المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية دراسة صرفية إحصائية صـ١٢٠.

(٢) من الآية ١٩ من سورة غافر.

(٣) ينظر المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية دراسة صرفية إحصائية صـ١٢٠، وما بعدها.

(٤) السابق صـ ١٢٩.

كان التوسع في اللغة مقصدا معتبرا إلا أنه لا يكون المقصدَ الوحيدَ لهذا التناوب، وهذا ما تختلف فيه وجهة نظري مع وجهة نظر الباحث.

❖ **ظاهرة التناوب اللغوي بين المشتقات الدالة علىٰ الفاعلية والمفعولية**

بحث للدكتور مالك يحيىٰ، أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا. والبحث منشور في مجلة (دراسات في اللغة العربية وآدابها العدد ٢ سنة ١٣٨٩ هـ - ٢٠١٠م

والدكتور مالك يحيىٰ متأثر بدراسة الدكتور سيف الدين طه الفقراء، إذ يعرض في ملخص بحثه تعبيرَ الدكتور سيف الدين في تعريف التناوب، فيقول: "قد تأخذ صيغةٌ صرفيةٌ ما الأحكامَ النحويةَ والدلاليةَ لصيغة أخرىٰ، وتتبادل معها مبنىٰ ومعنىٰ[1]. ويظل في بحثه يكتب نصوصا متشابهة إلىٰ ما يقارب التطابق بين العبارتين ولا يحيل علىٰ ذلك البحث، ولم يذكر بحثه في مراجعه!!

وللمقارنة بين هاتين الدراستين ينظر المشتقات الدالة علىٰ الفاعلية والمفعولية دراسة صرفية إحصائية صـ١٢٠، وما بعدها، وينظر دراسة الدكتور مالك يحيىٰ.

❖ **العدول عن الأصل بين المشتقات الصرفية**

بحث للدكتور الجيلي عبد العال إدريس، أستاذ النحو والصرف المساعد كلية العلوم والآداب، جامعة الملك خالد، فرع بيشة. بحث منشور بمجلة (أماراباك) العلمية المحكمة التي تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (المجلد الخامس عشر (٢٠١٤م) من صـ ١٥ إلىٰ صـ ٣٢.

---

(١) ينظر ملخص دراسةظاهرة التناوب اللغوي بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية الصفحة الأولى منها.

استعمل الباحث مصطلح (العدول) في عنوان البحث، وهو يعني به التناوب، وقد ذكر الباحث كثيرا من الأمثلة للعدول بعد تحريره للمصطلح، ولم يبرز أيا من الأسرار الدلالية في هذا العدول من صيغة إلىٰ أخرىٰ، وبحثُه عن العدول جاء عامًّا في تناوب الصيغ، كاستعمال الماضي بمعنىٰ الأمر، والمضارع بمعنىٰ الماضي، واسم الفاعل بمعنىٰ اسم المفعول، وبحثُه كذلك لم يسِر في فلك النص القرآني، بل إنه ما زاد علىٰ تقرير ظاهرة العدول وإثبات أمثلة عليها .

وهناك رسالة علمية بعنوان (العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم دراسة دلالية) للدكتور جلال عبد الله محمد سيف الحمادي، ولا يقصد بالعدول في بحثه التناوبَ بين المشتقات، ولكنه قصد به الانتقالَ في السياق من صيغةٍ إلىٰ أخرىٰ في المتعاطفات أو النظائر، كالتعبير بقوله: "ظَلُوم" علىٰ وزن (فَعُول)، ثم العدول عنها في المعطوف إلىٰ "كَفَّار" علىٰ وزن (فعَّال)[1] "وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ ﴾[2]، وكذلك ما ذكره في قوله تعالىٰ: ﴿ وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾[3] ثم العدول عن الفعل "أُزلِفت" إلىٰ الفِعْل "وَبرِّزَت" عند ذكر النار، بتعدية الأول بالهمزة والثاني بالتضعيف،.... وهكذا.

فهذا البحث غير متصل ببحثنا، غير أنني ذكرته لبيان معنىٰ العدول عند الباحثين، وأنهم لا يقصدون به التناوب بين المشتقات، كما استعمله الدكتور الجيلي في بحثه السابق ذكره، وهو (العدول عن الأصل بين المشتقات الصرفية).

---

(١) ينظر صـ ١٩٢.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة إبراهيم.

(٣) الآية ٩٠ من سورة الشعراء.

❖ **التناوب الدلالي بين المشتقات الدالة علىٰ الفاعلية والمفعولية في القرآن الكريم**

مذكرة تخرُّج، ضمن متطلبات الحصول علىٰ شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، تخصص: علوم اللسان في قسم اللغة والأدب العربي بكلية الآداب واللغات، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ط ٢٠١٦ – ٢٠١٧م.

إعداد الطالبتين: ساسية عوني، وعفاف دياب

يعتبر الفصل الثاني من هذه الدراسة مماسا لبحثنا؛ حيث يأتي بعنوان: (الصيغ الدالة علىٰ الفاعلية والمفعولية في القرآن الكريم).

وفي مدخل البحث قدمت الباحثتان تعريفا للدلالة وللصرف، ثم الدلالة الصرفية كعلم مركب، حيث تقول الدراسة: "فالدلالة الصرفية هي الدلالة التي تُستمد عن طريق الصيغ وبِنيَتِها، فمثلا (كذّاب) التي جاءت علىٰ صيغة تفيد المبالغة، وتزيد في دلالتها علىٰ كلمة (كاذب) قد استمدت هذه الزيادة في الدلالة من صيغة (فعَّال)، بمعنىٰ أنَّ أيَّ تغير في الصيغة يؤدي حتما إلىٰ تغير في محتوىٰ الدلالة، من خلال الإضافة الصوتية أو الحذف الذي يحل علىٰ تركيب الصيغة".[1]

(١) صـ ١٢، وينظر أيضا دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس صـ٤٧.

المطلب الثالث: ضوابِطُ التنَاوُب

يعد التناوب اللغوي ظاهرة لغوية حقيقة بالدراسة والتنظير؛ لما لها من أثر في اللفظ والمعنىٰ، ومجيء لفظ مكان آخر واقع في كلام العرب، ابتداء من تناوب أصوات الحروف، مرورا بتعويض حرف بآخر، وانتهاءً بتضمين فعل معنىٰ فعل، أو نيابَةِ وصفٍ عن وصفٍ.

وفي كتب النحويين واللغويين مصطلحات تدور حول مجيء صيغةٍ أو لفظٍ أو حرفٍ مكانَ آخرَ، وتختلف هذه المصطلحات من موضع لآخر، من ذلك معاقبة لفظ للفظ ووقوعه بدلا منه.

وسأطرح هنا محاولة لبيان ضوابط القول بالتناوب؛ كي تسير الدراسة التطبيقية وفق ما قرره النحويون قبلُ.

- التناوب لا يعني طرح اللفظ المنوب عنه بالكلية، بل لنا أن نبقي له عملا ونُقدّر له معنى.

قال سيبويه: "وسألته – يعني الخليل – عن قوله: علىٰ كم جذعٍ بيتُك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جرُّوا فإنهم أرادوا معنىٰ (مِن)، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا علىٰ اللسان، وصارت علىٰ عوضا منها.[1]

يعني أن المعنىٰ (علىٰ كم من جذعٍ بيتُك مبنِيٌّ)، فحذفوا (مِنْ)، واكتفَوا بوجود حرفِ جرٍّ سابق لـ (كم) أغنىٰ عن اللفظ بحرف الجر التالي لها، السابق لتمييزها المجرور، فنابت (عَلَىٰ) عن (مِنْ) في اللفظ، وأوقعَتْ إحداهما الأثرَ اللفظيَّ في (جذع) الذي ناب بدوره عن لفظ (مِن) لأنه دل عليها؛ إذ لا جرَّ بلا جارٍّ.

(١) الكتاب ٢/ ١٦٠.

ولو كان التناوب هنا يعني سقوط اللفظ المعوض عنه سقوطا تاما، لعملت (علىٰ) في مجرور فَصَل بينها وبينه فاصِلٌ[1]، وهذا غير جائز لغة، أو وجب النصب وامتنع الرفع، مما يعني أن العمل والمعنىٰ للحرف الغائب (المنوب عنه)

وبهذا نأخذ ضابطا لفهم هذه الظاهرة من الأهمية بمكان، وهو أن التناوب لا يعني طرح لفظ وحلول آخر مكانه، وأن للفظ الغائب أثرا في الدلالة والعمل.

- قد تكون النيابة لفظية، ويبقى العمل والمعنى للفظ الغائب.

ويأتي كلام سيبويه التالي مدللا لهذه القاعدة وسابقتها، حيث إنه لم يجعل التخفيف الذي وقع التناوب لأجله خاصا باتفاق الحرفين ـ العِوَض والمعَوَّض عنه ـ في العمل، فيقول: "ومثل ذلك: اللهِ لتفعلنَّ؟ إذا استفهمت، أضمروا

(١) وقد حكى النحاس عن الزجاج أنه كان يخفض المميز هنا بـ (كم)، ولا يحذف شيئا، ولا يجوز الخفض بـ (كم)، لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولا واحدا، فيجب لما حمل عليه، ونزل منزلته، أن يكون كذلك، ولو خفضت ما بعدها مرة ونصبته مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل، وأيضا لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جر لصلحت للجر بها إذا عريت من الحروف الجارة، إذ لا شيء من الميزات الصالحة لنصب مميزها ولجره بإضافتها إليه يشترط في إضافته أن يكون هو مجرورا، فإذن الحق ما ذهب إليه الجمهور، ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين، ذكرت أسماءهم في فهرس المراجع، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ينظر ٦/ ٢٩٨.

الحرف الذي يَجُرُّ وحذفوه تخفيفا علىٰ اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلا منه في اللفظ معاقبا"[1].

فحرف الاستفهام لا يعمل الجر، ولكنه ناب عن حرف القسم العامل للجر نيابة لفظية، وبقي لحرف الجر المحذوف العمل اللفظي بجر لفظ الجلالة بعده، وبقي له الأثر المعنوي بإفادة معنىٰ القسم.

فقوله: " أضمروا الحرف الذي يجر وحذفوا، تخفيفا علىٰ اللسان" تصريحٌ بكونِ علةِ التناوبِ بين حرف الجر وحرف الاستفهام في هذا المثال هي التخفيف اللفظي.

- **يكون التناوب للدلالة على معنيين بلفظ واحد**

وقد اعتُدَّ ذلك في تناوب الأفعال، أو تضمين فعلٍ فعلًا آخر، فإن لذلك فائدة معنوية هي الجمع بين معنىٰ الفعلين، كما قال ابن هشام: وَفَائِدَة التَّضْمِين أَن يدل بِكَلِمَة وَاحِدَة علىٰ معنىٰ كَلِمَتَيْنِ، يدلك علىٰ ذَلِك أَسمَاء الشَّرْط والاستفهام[2].

وفي شرح الصبان لكلام الأشموني نراه يصرح بالجمع بين التقديرين في نيابة (نَبِيٍّ) عن اسم الفاعل واسم المفعول، فيقول[3]: "يصِحُّ علىٰ كل من الأول

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦١.

(٢) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م، صـ ٦٨٧.

(٣) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، وذلك عند شرحه لقول الأشموني: النبي" بتشديد الياء من النبوة، أي الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر عن الله تعالى فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول، وعلى الثاني بمعنى فاعل، ينظر ١/ ١٨ من حاشية الصبان.

والثاني أن يكون بمعنىٰ اسم الفاعل، وأن يكون بمعنىٰ اسم المفعول، ففي كلامه احتباك"[1].

- **يجوز اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين في سياق واحد.**

وقد عقد ابن جني بابا بهذا العنوان في الخصائص، واستشهد له بأنه يجوز في حرف الجر الذي يعدي الفعل إلىٰ الاسم ليجره كما في قولهم: (مررت بزيد)، يجوز أن يقدر هذا الحرف جزءا من الفعل وجزءا من الاسم.

ثم يورد تفصيلا لهذا القياس، فيقول: " فمِن وجهٍ يُعتقد في الباء أنها بعض الفعل، مِنْ حيث كانت مُعدِّيَة وموصلةً له، كما أن همزة النقل في (أفعلت) وتكرير العين في (فعّلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته، فهذا وجهُ اعتدادِه كبعض الفعل.

---

(١) الاحتباك هو: أَنْ يُحْذَفَ مِنَ الْأَوَّلِ مَا أُثْبِتَ نَظِيْرُهُ فِي الثَّانِي، وَمِنَ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ نَظِيْرُهُ فِي الْأَوَّلِ، ومثاله: قول الله عزَّ وجلَّ في سورة آل عمران: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿١٣﴾ ﴾ [الآية: ١٣].

فَحُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ: (مُؤْمِنَةٌ)؛ لِدَلَالَةِ (كَافِرَةٌ) عَلَيْهِ، وَحُذِفَ مِنَ الثَّانِيَةِ: (فَلَا تُقَاتِلُ)؛ لِدَلَالَةِ (تُقَاتِلُ) - فِي الْأَوَّلِ - عَلَيْهِ. فتحقّق "الاحتباك" بدلالة ما في الأوائل على المحذوف من الأواخر، ودلالة ما في الأواخر على المحذوف من الأوائل. ينظر دُرَرُ الفَرائِدِ المُسْتَحْسَنَة في شرحِ مَنْظومةِ ابنِ الشِّحْنةِ (في علوم المعاني والبيان والبديع)، المؤلف: ابن عَبْدِ الحَقِّ العُمَرِيّ الطَّرَابُلْسِيّ (المتوفى: نحو ١٠٢٤ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور سُلَيمان حُسَين العُمَيرات، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م صـ ٤٥٥، وما بعدها.

وأما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جرَّه في موضع نصب، وهذا يقضي له بكونه جزءًا مما بعده، أو كالجزء منه، ألا تراك تعطف علىٰ مجموعهما بالنصب كما تعطف علىٰ الجزء الواحد في نحو قولك: ضربت زيدًا وعمرًا؛ وذلك قولك: مررت بزيد وعمرًا، ورغبت فيك وجعفرًا، ونظرت إليك وسعيدًا"(١).

فقد اعتبر ابن جني حرف الجر متناوبا مع همزة النقل والتضعيف علىٰ معنىٰ تعدية الفعل، فأعطاها حكمهما من كونها كالجزء من الاسم، وكذلك قدَّر في السياق نفسه كونَها جزءا من الاسم.

ثم جعله قياسا، فقال: "لمـَّا اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران فاعرف ذلك فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه"(٢).

- لا يقال بوقوع التناوب إذا اتفق المعنى على كلا التقديرين

الأصل في الكلام أن يُحمل علىٰ ظاهره، ولا يقال بتأويل النص وصرفه عن ظاهره إلا إذا فسد المعنىٰ علىٰ ظاهر اللفظ، أو كان في التأويل زيادة معنىٰ؛ لذا لا يقال إن صيغة بمعنىٰ أخرىٰ إذا اتفق المعنىٰ علىٰ التقديرين، ظاهرِ اللفظ والمعنىٰ المقدَّرِ باللفظ المنوب عنه.

قال ابن جني: "إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين؛ وذلك كأن تروم أن تدل علىٰ قوة اتصال حرف الجر بالفعل، فتعتده تارة كالبعض له، والأخرىٰ كالبعض للاسم، فهذا ما لا يجوز مثلُه؛ لأن كونه كبعض الاسم لا

(١) ينظر الخصائص ١/ ٣٤٢، وما بعدها.

(٢) السابق ١/ ٣٤٣.

يكون دليلا علىٰ شدة امتزاجه بالفعل، لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران، فاعرف ذلك، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه"[1].

- لا يجوز القولُ بالتناوب إذا أدَّى إلى استحالةِ أو فسادِ معنًى أو صناعة إعرابية.

وذلك عام في أبواب النحو، والتأويلُ كلُّه راجعٌ إلىٰ إصلاح المعنىٰ، وصحتُه متوقفة علىٰ موافقة الصناعة اللفظية، وقد ذكر ابن هشام وغيره كثيرا من الجهات التي تسقط أوجها من الإعراب لفساد معنىٰ وإن صحت صناعة، او لفساد صناعة وإن صحت معنىٰ، من ذلك تعليق الظرف بما لا يصح تعليقه به معنىٰ، وإن جاز صناعة، وقد لمح ابن هشام اعتراضا يورَدُ علىٰ المعرِب إن هو علَّق (مئة) في قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ﴾ [2] بالفعل (أمات) دون تقدير فعل مضمَّن فيه؛ ليتحمَّل اللفظُ الغائبُ تعلُّقَ الظرف، وذلك فيه دليل علىٰ القاعدة الأولىٰ أيضا؛ حيث أبقىٰ العمل للفعل (ألبث)، فقال ابن هشام: "المتبادرُ انتصابُ(مئة) بـ (أماته) وَذَلِكَ مُمْتَنع مَعَ بَقَائِهِ علىٰ مَعْنَاهُ الوضعيّ؛ لِأَن الإماتة سلب الْحَيَاة، وَهِي لَا تمتدّ، وَالصَّوَابُ أَن يضمَّن (أَمَاتَهُ) (ألبثه) ـ أي يتضمن معناه ـ فَكَأَنَّهُ قيل: فألبثه الله بِالْمَوْتِ مئة عَام، وحينئذ يتَعَلَّق بِهِ الظّرْف بِمَا فِيهِ من المعنىٰ العَارِض لَهُ بالتضمين، أَي معنىٰ اللّبْث، لَا معنىٰ الإلباث؛ لِأَنَّهُ كالإماته فِي عدم الامتداد، فَلَو صَحَّ ذَلِك لعلَّقْناه بِمَا فِيهِ من مَعْنَاهُ الوضعي، وَيصير هَذَا التَّعَلُّق بِمَنْزِلَتِهِ فِي قَوْله تَعَالَىٰ ﴿ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾ [3].

---

(١) السابق.

(٢) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: مغني اللبيب صـ ٦٨٧.

وأورد ابن هشام لذلك كثيرا من الأمثلة، منها تضمينُ اسم معنىٰ اسم آخرَ وتعليق الظرف بهذا المعنىٰ، في قَول جرير:

تَرَكْتَ بِنَا لَوْحًا وَلَو شِئْتَ جَادَنَا بُعَيْد الْكَرَىٰ ثَلْجٌ بِكِرْمَانَ نَاصِحُ(١)

فقال:"فَإِن الْمُتَبَادر تَعْلِيق بعيد الْكَرَىٰ بجاد، وَالصَّوَاب تَعْلِيقه بِمَا فِي ثلج من معنىٰ بَارِد، إِذ الْمُرَاد وصفهَا بِأَن رِيقهَا يُوجد عقب الْكَرَىٰ بَارِدًا، فَمَا الظَّن بِهِ فِي غير ذَلِك الْوَقْت، لَا أَنه يتَمَنَّىٰ أَن تجود لَهُ بِهِ بعيد الْكَرَىٰ دون مَا عداهُ من الْأَوْقَات."(٢)

وهذا من التناوب بين (ثلج) و (بارد)؛ حيث عبر عن المعنيين بلفظ واحد، فناب المذكور منهما لفظا عن غير المذكور، وعُلِّق الظرف بـ (بارد) المستكن في معنىٰ (ثلج)، وأفاد التعبير بـ (ثلج) شدة البرودة التي لا يفيدها لفظ (بارد).

**** **** ***

(١) البيت من بحر الطويل، في ديوان جرير ص ٢٦٦؛ وهو من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان، (لوحا) بِفَتْح أَوله أَي: عطشا، يُقَال: لَاحَ يلوح أَي: عَطِش، ووالشاهد فيه قوله: (بعيد الكرى ثلج) حيث علق (بعيد الكرَى) بـ (ثلج) لما فِيهِ من معنى البرد، إِذا كَانَ رِيقهَا بَارِدًا فِي وَقت تغيره من نومها فَمَا ظَنك بِهِ فِي غير ذَلِك، ينظر ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: الثالثة ١/ ٢٦٦، شرح شواهد المغني، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، الناشر: لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ٢/ ٨٥٠،

(٢) ينظر: مغني اللبيب صـ ٦٨٨.

المبحث الثاني: أسرار الدلالة الصرفية في تناوب المشتقات في القرآن الكريم

توطئة

فيما يلي أمثلة لبيان ظاهرة التناوب الصرفي بين المصدر، واسم الفاعِل، واسم المفعُول، وصيغة فَعِيل، واسم التفضيل في بعض مواضعها في القرآن الكريم(١)، وبيان العلة الدلالية في هذه المواضع، وأن التناوب بين صيغ المشتقات لا ينفي معنىٰ الصيغة المحوَّل منها، ولا ينيب الصيغة المحوَّل إليها في الدلالة علىٰ معنىٰ تلك؛ لإدراك أن في إنابة صيغة عن أخرىٰ سرًّا دلاليًّا تضفيه كلتا الصيغتين علىٰ المعنىٰ، يبرزه السياق ويوضحه.

---

(١) وفي القرآن الكريم مواضع يحتمل فيها التناوب بين باقي المشتقات من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

❖ ما يحتمل الهيئة من فِعلة

قوله تعالى: "ما بصاحبهم من جِنة" وقوله تعالى: "وهو الذي جعل الليل والنهار خِلفة" وقوله تعالى: "صبغة الله".

❖ أفعل التفضيل ليس على بابه

قوله تعالى: "وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه" وقوله تعالى: "والله أعلم بأعدائكم" وقوله تعالى: "أفمن يهدي إلى الحق احق أن يتبع" وقوله تعالى: "هن أطهر لكم" وقوله تعالى: "ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون" وقوله تعالى: "إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم".

❖ المصدر الميمي واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان

قوله تعالى: "والذي أخرج المرعى" وقوله تعالى: "فرح المخلفون بمقعدهم" وقوله تعالى: "واهجروهن في المضاجع" وقوله تعالى: "وتقول هل من مزيد" وقوله تعالى: "لا مقام لكم فارجعوا".

المطلب الأول: نيابة المصدر عن المشتقات في القرآن الكريم(١)

(١) ورد استعمال المصدر نائبا عن المشتقات في مواضع كثيرة من القرآن الكريم أذكر هنا نماذج قمت بدراسة بعضها:

قوله تعالى: ﴿ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ ﴾ من الآية ٤٩ من سورة آل عمران، وقوله تعالى: ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ ﴾ من الآية ٤٢ من سورة المائدة، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ وَحَرۡثٌ حِجۡرٞ ﴾ من الآية ١٣٨ من سورة الأنعام، وقوله تعالى: ﴿ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ من الآية ٥٧ من سورة يونس، وقوله تعالى: ﴿ وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفّٗا ﴾ من الآية ٤٨ من سورة الكهف، وقوله تعالى: ﴿ وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعٗا ﴾ من الآية ١٠٤ من سورة الكهف، وقوله تعالى: ﴿ قَالَتۡ يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا ﴾ من الآية ٢٣ من سورة مريم، وقوله تعالى: ﴿ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا ﴾ من الآية ٧٤ من سورة مريم ، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ قَدۡ أُوتِيتَ سُؤۡلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ الآية ٣٦ من سورة طه، ، وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ ﴾ من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ من الآية ٩٨ من سورة الأنبياء، وقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا ﴾ من الآية ٢٢ من سورة الفرقان، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ لَهُمۡ عَلَيۡهَا لَشَوۡبَٗا مِّنۡ حَمِيمٖ ﴾ الآية ٦٧ من سورة الصافات، وقوله تعالى: "أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وِلْد الله" من الآيتين ١٥١، ١٥٢ من سورة الصافات، وقوله تعالى: ﴿ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ كُرۡهٗا وَوَضَعَتۡهُ كُرۡهٗاۖ ﴾ من الآية ١٥ من سورة الأحقاف، وقوله تعالى: ﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ ﴾ الآية ٥٥ من سورة الواقعة، وقوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمۡ إِلَىٰ نُصُبٖ يُوفِضُونَ ﴾ من الآية ٤٣ من سورة المعارج، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ﴾ الآية ٥ من سورة الشرح، وقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾

المصدر: اسم الحدث الجاري علىٰ حروف الفعل [1]، ولكلِّ واحدٍ من أبنية الفعل الثلاثة مصادرُ، منها القياسيُّ، ومنها السماعي، منها الغالب ومنها القليل.

فالغالب في (فَعَل) – بفتح العين –إذا كان غير متعدٍّ أن يجيء المصدر منه علىٰ وزن (فُعُول) نحو (خرج خروجا)، وإذا كان متعديا يجيء علىٰ (فعْل) نحو (ضرب ضرْبا)[2] واعتبره ابن جني أصلا في مصادر الثلاثي المتعدي[3]، ومن أوزان الثلاثي السماعية (فعِل وفِعالة وفُعُل)، أما غير الثلاثيِّ، فمصدر فعَّل التفْعِيل، ومصدرُ أَفْعَل الْإِفْعَال.

الآية ٢ من سورة الإخلاص، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ الآية ١ من سورة الفلق، وغير ذلك الكثير من المواضع.

- وهذه مصادر وردت في آيات قرآنية محتملة اسم الزمان أو اسم المكان أو اسم المفعول (مآب، المأوى، مثوى، مجمع، محيص، مخرجا، مصير، مطلع الفجر – مطلع الشمس، معيشة، مقاما، مكانتكم، منسكا، موئلا، موعدا، موبقا، موطئ، منزلا مباركا – منزل صدق، مدخلا كريما، مزدجر، ملتحدا، ممزق، المنتهى، ميمنة – مشأمة، مشارب، مجراها ومرساها، المفر، مستقرَّها ومستودَعَها).

(١) ينظر المفتاح في الصرف المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م)، عدد الأجزاء:جزء واحد، صـ ٥٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ٢/ ١٨٢،

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٩٣.

(٣) ينظر المنصف ١/ ١٧٩.

وقد يجيء المصدر علىٰ واحد من هذه الصور ولا يكون للدلالة علىٰ مجرد الحدث، بل يدل في سياقه علىٰ معنىٰ زائد عن الحدث؛ ، فيُراد به الفاعل في نحو قولهم: "مَاء غَوْرٌ"، أي: غائرٌ، و"رجلٌ عَدْلٌ"، أي: عادلٌ، فالرجل لا يخبر عنه بأنه عدل، إنما هو من قام بالعدل وأوقعه، فناب المصدر عن اسم الفاعل، ودل هذا التناوب علىٰ وقوع العدل من الرجل وعلىٰ كمال اتصافه بإيقاع العدل، حتىٰ صار كأنه هو.

ويرِد المصدر في لغة العرب مرادا به اسم المفعول، فيقولون: "دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأميرِ"، أي: مضروبُه، و"هذا خَلْقُ الله" والإشارةُ إلىٰ المخلوق(١).

وقد ورد المصدر في مواضعَ من القرآن الكريم يذكر المفسرون في تأويلها أن المراد بالمصدر اسم الفاعل أو اسم المفعول.

من ذلك قولهم في قول الله تعالىٰ: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ (٢): أن السمع مصدر والمراد مواضع سمعهم(٣).

---

(١) ينظر شرح المفصل، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ٤/ ٦١.

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٢٣ ، وأجاز أن يكون قد اكتفى بلفظ الإفراد عن الجمع لعدم الإلباس.

ويصح أن يكون (سمعهم) مصدرا بمعنىٰ اسم الفاعل، أي (السامعة) وهي الأذن، وعليه يكون عطف (سمعهم) علىٰ (قلوبهم) أولىٰ من جعلها خبرا مقدما لـ(غشاوة)، وإن جاز فيها الوجهان(١).

❖ **الدلالة الصرفية**

ويبدو الأثر الدلالي للتعبير بالمصدر بدلا من اسم الفاعل بالتأمل في عطف السمع ـ الذي هو حدث يقع بآلة الأذن ـ علىٰ القلوب التي هي آلة الفقه، مع تعليقهما بفعل واحد هو (ختم)؛حيث يشعر هذا بتغاير الختمين، فما ختم به علىٰ قلوبهم غير ما خُتِم به علىٰ آذانِهم، فكأنَّ الختْم علىٰ الأذن أبطَلَ السمع الذي هو عملها الوحيد، أما القلب فقد ختم عليه فصاروا كغير الأحياء؛ إذ لا قلب لهم إلا قلبا خُتِم عليه، ويؤكد هذا تكرار حرف الجر(٢).

فقد فرَق النحويون بين (مررت بزيد وعمرو) وبين (مررت بزيد وبعمرو)، فقالوا في الأول هو مرور واحد، وفي الثاني مروران(٣)، فكذلك هنا لو قال: (ختم الله علىٰ قلوبهم وآذانهم) كان الختم واحدا، فلما عبر بالآلة في المعطوف عليه وبالأثر في المعطوف أفاد تغاير الختمين وتلك زيادة معنىٰ مع اختصار، فكأنه قال: (ختم الله علىٰ قلوبهم فلم تفقه وعلىٰ آذانهم فلم تسمع) وبلفظ المصدر يفيد الجمع، فالمرادُ بالسمع آذانُهم، وذلك بخلاف السامعة.

---

(١) ينظر اللباب في علوم الكتاب ١/ ٣٢٠ .

(٢) ينظر السابق ١/ ٣٢١ .

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٤٣٨، شرح المفصل ٥/ ١٣ .

فردِّد الآية وأوقعها علىٰ سمعك، وانظر لجرسها ومعناها سواء لو كانت (ختم الله علىٰ قلوبهم وعلىٰ آذانهم)، ولو كانت (ختم الله علىٰ قلوبهم وعلىٰ أسماعهم)، ولو كانت (ختم الله علىٰ فقههم وأسماعهم) أو كانت (ختم الله علىٰ قلوبهم والسامعات) لتعلمَ الفرق في وقع هذه الألفاظ، وتنافر بعضها، وعدم تناغم الجرس الصوتي لها، وتدركَ الفرق بينها وبين ما اختاره اللفظ القرآني.

ثم أضف إلىٰ ذلك أن من عَدِم قلبَه لم يكن حيا، ولكن من عدم أُذُنَه أو عينَه فقد يكون حيا مؤمنا، فالختم علىٰ قلوبهم ليس فيه تعريض بمن فقد القلب، بخلاف التعبير بالختم علىٰ العين والأذن، فربما يلج في نفوس فاقدي العين أوالأذن أذىٰ نفسيٌّ، فأعظِمْ بتلك الدلالات القرآنية.

وقد جاء (السمع) مصدرا مرادا به السامعة، وهي الأذن، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [1] ثم أفْرَد السمعَ وجمَعَ الأبصارَ، وفي ذلك دلالة علىٰ أن المشهود عليه بالأذن مغاير للمشهود عليه بالعين؛ إذ الأُولىٰ تشهد بما سمِعتْ، والأخيرةُ تشهد بما رأت.

❖ ومن نيابة المصدر عن اسم الفاعل ما قيل في قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ ﴾ [2] أنَّ (مَفازة) بمعنىٰ منجاة، من قولهم (فاز فلان) إذا نجا، أي ليسوا بفائزين[3]، وفي قراءة أبي عمرو "فلا يحسبُنهم"

(١) الآية ٢٠ من سورة فصلت.

(٢) من الآية ١٨٨ من سورة آل عمران.

(٣) ينظر اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي

بالغيبة وضَمِّ آخرِ الفِعْل، قال ابن هشام: "أي لا يحسبُن أنفسَهم الذين يفرحون فائزين"[1]، فجعلوا المصدر بمعنىٰ اسم الفاعل.

❖ الدلالة الصرفية

المفازة اسم للصحراء، وهي واسعة شاسعة يتيه فيها صاحب البغية عن تحصيلها، فكيف لا نجعل المفازة علىٰ أصلها[2]، ويكون المعنىٰ فلا تظنهم، أو لا يظنون أنفسهم في مفازة لا يستطيع العذاب أن يصل إليهم، فمهما فوّزوا – أي هاجروا من أرض إلىٰ أخرىٰ – أدرَكَهم عذابُنا.

ولو جعلنا المفازة بمعنىٰ المهلكة، من قَوْلهم فوَّز إِذا مَاتَ[3]، كان المعنىٰ فلا تحسبنهم هالكين بسبب العذاب، بل إنهم في عذابهم مخلَّدُون لا يموتون، كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها، ويقويه أيضا استغاثة أهل النار طالبين

محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٢٠ جزء، ٦/ ١٠٩.

(١) المغني ١/ ٦٤٠.

(٢) قال في المحكم: "والمَفَازَةُ: المَهْلكَةُ عَلَى التَّطَيُّرِ، وكُلُّ قَفْرٍ مَفَازَةٌ، وَقِيلَ: هِيَ من الأَرَضِينَ: ما بَيْنَ الرّبُع من وِرْد الإِبِل والغِبِّ من وِرِدْ غَيرِها. وفَوَّزَ: صار إلي المَفَازَةَ، وَقِيلَ: رَكِبَها، وقِيلَ: فَوَّزَ: خَرَج من أَرضٍ إلى أَرْضٍ كَهَاجَر"، ينظر المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١١ جزء، ٩/ ١١٢، وينظر في معنى المفازة: الصحاح ٣/ ٨٩٠.

(٣) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة –مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ – ١٩٩٥، عدد الأجزاء: جزء واحد، صـ ١٠٩.

القضاء عليهم، قال تعالىٰ: ﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾ (١)

فانظر كيف كانت لفظة (مفازة) عامة في كل هذه المعاني، وكيف كانت دلالتها بلفظها علىٰ معناها الذي وضِعت له، وعلىٰ معنىٰ اسم الفاعل (فائزين)، وعلىٰ معنىٰ اسم الفاعل (هالكين).

فإنابة المصدر عن اسم الفاعل كما ترىٰ أفادت جمع المعاني الكثيرة في لفظة واحدة، وسبحان الحكيم الحميد.

❖ ومن نيابة المصدر عن اسم الفاعل ما ذكره أبو حيان في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾ (٢) من أن إسناد النور إلىٰ الله تعالىٰ علىٰ اعتبارين:

الأول: علىٰ أنه بمعنىٰ اسم الفاعل، أي منوّر، واستشهد لذلك بقراءة (الله نوَّرَ)(٣)

---

(١) الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٣) قال ابن جُبَّارة: " قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾ بفتح النون والواو ـ أي من نورـ والزاي – أي زاي (زجاجة) وهي قراءة نصر ابن عاصم، وهي لغة في (زجاجة)، وتشديد الواو ثابت بن أبي حفصة، والقورسي، ومسلمة بن عبد الملك عن أبي جعفر (الْأَرْضَ) نصب، وهو الاختيار كيلا يوصف الباري بالتشبيه، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، ليوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبي القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء: ١، صـ ٦٠٨.

فعلا ماضيا، ونصْب (الأرضَ).

والثاني: علىٰ حذف المضاف، والتقدير (الله ذو نور السماوات والأرض)، وقيل: الله به أو منه نور السماوات والأرض[1].

وأقول: إنه لا يكفي أن نقول إن (نُور) بمعنىٰ (مُنَوِّر) دون التعرض للدلالة الصرفية من نيابة المصدر عن اسم الفاعل ، أو بعبارة أخرىٰ، يجب أن نتساءل عن سر العدول عن صيغة اسم الفاعل إلىٰ المصدر.

❖ الدلالة الصرفية

حقيقة النور هو ما تنكشف به الأشياء علىٰ ما هي عليه حسية أو معنوية[2]، والمراد هنا المعنوية؛ بدليل قوله تعالىٰ: ﴿ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ ﴾ [3]. وليس المراد بنور السماوات والأرض النورَ الذي تشرق به الشمس أو القمر مثلا، بمعنىٰ أن الله سبحانه وتعالىٰ أضاء وكشف للناس عن الأمور الحسية بذلك النور المذكور في الآية، ولو كان كذلك لَمَا أفَلَ نورُ الشمس والقمر ولا غاب بعد إضافته لمولانا سبحانه تعالىٰ.

وهذا سر عدول النظم القرآني عن استعمال اسم الفاعل (منوِّر) إلىٰ استعمال المصدر (نور)، حتىٰ يجرد التعبير عن النور الذي تنكشف به الحسيات، فالله غيب لا تدركه الحواس، وقد نوَّر القلوب بنور تنكشف به غير المحسَّات.

---

(١) ينظر البحر المحيط ٨/ ٤٣.

(٢) ينظر لسان العرب ٥/ ٢٤١، البحر المديد ٤/ ٤١.

(٣) ينظر البحر المديد ٤/ ٤١.

وذلك النور الذي مثله كمشكاة فيها مصباح هو نور الآيات البينات، التي أنزلها الله سبحانه وتعالىٰ، وأخبر في الآية السابقة عنها(١)، وهي آيات مبيِّنات، أي: كاشفات.

أو هو سيدنا محمد صلىٰ الله عليه وسلم، الذي قيل إنه المراد في قوله تعالىٰ: ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴾ (٢).

أو هو نورُ الإسلام الذي تنكشف به أحكام العبودية، ونور الإيمان الذي تنكشف به أوصاف الذات العليّة وكمالاتُها بالبرهان عليها، أو هو نور الإحسان الذي تنكشف به للعارفين من أسرار الذات بطريق العيان لا بالحواس(٣).

كل ذلك لا يُدلّ عليه بـ (منوّر) ولا بـ (ذو نُور) ولا بـ (منه نور) إنما تفيض علينا أنواره بالنظم القرآني ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ حتىٰ يُتِمَّ سبحانه الكلامَ بقوله: ﴿ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ﴾ ، فآيات هي نور، أنزلها الله علىٰ نبي هو نور، في قلب المؤمنين الذين امتلأت قلوبهم بذلك النور إسلاما، أو إيمانا، أو إحسانا.

---

(١) في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ آية ٣٤ من سورة النور.

(٢) من الآية ١٥ من سورة المائدة، والمراد بالنُّور في الآية: سيدنا محمد – عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَامُ – ، وبالكتاب: القُرْآن، وقيل: المراد بالنُّور: الإسلام، وبالكِتَاب القُرْآن، وقيل: النُّور والكتاب والقُرْآن، وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ العَطْفَ يوجبُ التَّغَاير. ينظر تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢٤ جزءا، ١٠/ ١٤٣، اللباب في علوم الكتاب ٧/ ٢٥٩.

(٣) ينظر البحر المديد ٤/ ٤١.

وإن بيان هذه الدلالة يخرج النحو والصرف عن جمود القواعد إلىٰ سعة تأمل المعاني، وبها يتضح أن كمال التعبير في ذلك السياق لا يكون إلا بما آثره النظم القرآني.

❖ومن المواضع التي ناب فيها المصدر عن اسم الفاعل نيابة (قولا) عن (قائلا) في قوله تعالىٰ:﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ (١).

قالوا في إعرابه: أَنْ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَ «لَا» كَالْعِوَضِ مِنِ اسْمِهَا الْمَحْذُوفِ. وَقَدْ قُرِئَ «يَرْجِعَ» بِالنَّصْبِ، عَلَىٰ أَنْ تَكُونَ «أَنْ» النَّاصِبَةَ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ «يَرْجِعُ» مِنْ أَفْعَالِ الْيَقِينِ، و(قولا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة(٢).

والمعنىٰ أَنَّه لَا يرجعُ إِلَيْهِم قولا، كما تقول: أن لا يقوم زيد، وأن سيقوم زيد، وأن قد قام زيد، كأنه قال: عرفت أنه لا يقوم زيد، وأنه سيقوم زيد، وأنه قد قام

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة طه.

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، عدد الأجزاء: جزءان، ٢/ ٩٠١، وإعراب القرآن وبيانه، المؤلف: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، الطبعة: الرابعة ، ١٤١٥ هـ عدد المجلدات: ١٠ أجزاء، ٦/ ٢٣٥.

زيد، ونظير ذلك قوله تعالىٰ[1]:﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ [2].

و(رجع، يرجع) يستعمل لازما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾ "[3]، ومتعدِّيا كقوله تعالىٰ: ﴿ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ ﴾ [4] وقوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [5] ، فعلىٰ كونه متعديا يعرب (قولا) مفعولا به لـ (يرجع)، أما علىٰ كونه لازما فإن إعراب (قولا) مفعولا به لا يصح، ويكون حينئذ حالا بمعنىٰ (قائلا)، وكلاهما محتمل.

وفي استعمال الفعل (رجع) دلالة أوسع من العود بالقول، إذ إنه ينفي عن العجل الذي اتخذوه معبودا خصائص الأحياء، فضلا عن نفي خصائص الألوهية؛ فإنه لا يرجع إليهم، أي: لا يخطو نحوهم بفعل أو قول، ولا يتحرك

---

(١) في سورة المزمل من الآية ٢٠.

(٢) ينظر المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. –بيروت، عدد الأجزاء: ٤ أجزاء، ٢/ ٣٢، والأصول في النحو المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، عدد الأجزاء: ثلاثة أجزاء، ١/ ٢٤٠، مغني اللبيب ١/ ٤٦.

(٣) من الآية ٨٦ من سورة طه.

(٤) من الآية ٣١ من سورة سبأ.

(٥) الآية ٩٩ من سورة المؤمنون.

كما تتحرك الأحياء ؛ إذ رَجْعُ الدابةِ يَدَيْها في السير: خَطْوُها[1]، ولا يحدث أثرا كخط الواشمة علىٰ الأكُفِّ، ورَجْعُ الواشمة: خطُّها، ومنه قول لبيد:

أَوْ رَجْعُ واشِمةٍ أُسِفَّ نَؤُورهَا كِفَفًا، تَعَرّض فَوْقَهُنَّ وِشَامُهَا[2]

وفي هذا جمْع للتهكم بهم من جميع أطرافه، تعبيرا عن فساد معتقدهم في عِجلهم، فإنهم أضل عقولا ممن عبدوا دابة فيها من صفات الأحياء.

❖ ومن نيابة المصدر عن اسم الفاعل مجيئ (ضيزىٰ) بدلا من (ضائزة) بمعنىٰ (جائرة)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾ [3]

---

(١) ينظر الصحاح ٣/ ١٢١٧

(٢) البيت من بحر الكامل، وهو من معلقة لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه صـ ١٠٨، والرجع: الترديد والتجديد، وهو من قولهم: رجعته أرجعه رجعًا فرجع يرجع رجوعًا، أسف: ذر عليه النؤور، والإِسْفافُ: شدة النظر وحدته، وسَفَّ الدواء والسويق ونحوهما سفًا أخذه غير ملتوت، والنَّؤُورُ دُخَانُ الشَّحْمِ الَّذِي يَلْتَزِقُ بالطَّسْتِ وَهُوَ الغُنْجُ أَيضًا، والنؤور: حصاة مثل الإثمد تدق، ثم يذر مسحوقها على موضع الغرز فتسوده، وقيل: هو ما يتخذ من دخان السراج والنار، وقيل: هو النيلج،كففًا: جمع كفة، وهي الدارات من النقش، وكل شيء مستدير كفة، وأصله من الكف، وهو المنع، ومنه سميت اليد كفا لأن الإنسان يمتنع بها. تعرض: أخذ يمينًا وشمالًا، أي توسع، وقيل: تعرض وأعرض: ظهر ولاح ، والمعنى: إن ديار الأحبة التي اجتاحتها السيول شبيهة بكتاب قد تطمس، أو هي شبيهة بترديد واشمة وشمًا قد ذرت نؤورها في داراتٍ ظهر الوشام فوقها واسعًا، قد أخذ يمنةً ويسرةً، ينظر شرح المعلقات السبع، المؤلف: حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٨٦هـ)، الناشر: دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م صـ ١٧٥، الصحاح ٣/ ١٢١٧، لسان العرب ٥/ ٢٤٤.

(٣) آية ٢٢ من سورة النجم، ومن أروع الكلام وأوضح البيان عن موقع هذه الكلمة من الآية وقيمتها البلاغية ما ذكره الأستاذ مصطفى صادق الرافعي حيث يقول: وفي القرآن لفظة

و(ضيزىٰ)أي: جائرة، من: ضازه يضيزه: إذا ظلمه، وهي من غير همز، صفة علىٰ وزن فعلىٰ بضم الفاء، كسرت لتصح الياء،لأن «فِعلىٰ» بالكسر لم تأت وصفا[1]، ويجوز أن تكون مصدرا علىٰ وزن (فِعلىٰ)، كذِكرىٰ، ووصف به، وقرأ ابن كثير: (ضِئزىٰ) بالهمز[2]، فوُجِّه علىٰ أنه مصدر كـ (ذكرىٰ).

وقرأ زيد بن علي: (ضَيزىٰ) بفتح الضاد وسكون الياء[3]، ويوجه علىٰ أنه مصدر، كدعوىٰ وصف به، أو وصف، كسكرىٰ وناقة خرمىٰ[4]، وأنشد الأخفش:

غريبة هي من أغرب ما فيه، وما حسنت في كلام قط إلا في موقعها منه، وهي كلمة " ضِيزى " من قوله تعالى: (تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى، ومع ذلك فإن حسنها في نظم الكلام من أغرب الحسن وأعجبه؛ ولو أردتَ اللغة عليها ما صلح لهذا الموضع غيرها؛ فإن السورة التي هي منها وهي سورة النجم، مفصلة كلها على الياء؛ فجاءت الكلمة فاصلة من الفواصل ثم هي في معرض الإنكار على العرب؛ إذ وردت في ذكر الأصنام وزعمهم في قسمة الأولاد، فإنهم جعلوا الملائكة والأصنام بنات لله مع أولادهم البنات فقال تعالى: ﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾ ﴾.

فكانت غرابة اللفظ أشد الأشياء ملاءمة لغرابة هذه القسمة التي أنكرها، وكانت الجملة كلها كأنها تصور في هيئة النطق بها الإنكارَ في الأولى والتهكم في الأخرى، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، المؤلف: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: ١٣٥٦هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثامنة – ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م، صـ ١٥٨.

(١) البحر المديد ٥/ ٥٠٦.

(٢) ينظر معاني القراءات للأزهري، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، عدد الأجزاء: ثلاثة، ٣/ ٣٨.

(٣) ذكرها أبو حيان في البحر ١٠/ ١٨، والسمين في الدر المصون ١٠/ ٩٥، ولم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات.

(٤) ينظر الصحاح ٣/ ٨٨٣، البحر المحيط ١٠/ ١٨.

فَإِنْ تَنْأَ عَنَّا نَنْتَقِصْكَ، وَإِنْ تُقِمْ فَحَظُّك مَضْؤُوز، وأَنْفُك رَاغِمُ[1]

❖ **فائدة**

بالتأمل في السياق القرآني الذي وردت فيه كلمة (ضيزىٰ) نجد أن الآيات قد هيأت نفس المتلقي، وذوقَه اللغويَّ لاستقبال غرابة هذه الكلمة بجرس يجعلها أوقع من غيرها مما هو بمعانيها.

إذ تبدأ السورة الكريمة ـ سورة النجم ـ بالحديث عن مظاهر وأحداث الغيب والعجائب، بدءا من الحديث عن سقوط النجم الذي هو مظهر كونيٌّ بعيد عن الأرض، لا يرىٰ الناس منه إلا لمحة خاطفة، لا يزال تفسيرها إلىٰ يومنا هذا مجردَ اجتهادات خالية عن دلائل تسمو بها إلىٰ أشباه الحقائق، وتلك التفسيرات لا تخلو من الغرابة، كالحديث عن الثقب الأسود وسقوط الأنجم فيه.

ثم الحديث عن رحلة المعراج التي وقع فيها من المكاشفات لحضرة النبي صلىٰ الله عليه وسلم؛ إذ رأىٰ أمورا لم يطلع عليها سواه من البشر، بل ارتقىٰ إلىٰ قاب قوسين أو أدنىٰ، عند سدرة المنتهىٰ، حيث يقف تصور العقول دونها، ثم تستمر الآيات في لمحٍ وإشارة إلىٰ لما هناك مِن أنوار ﴿ **إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ** ﴾ [2]، فاذهب أيها العقل كل مذهب في تصور تلك الأنوار، تلك رحلة كان

---

(١) البيت بلا نسبة في العين ، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠ هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال،عدد الأجزاء: ٨ أجزاء ٧/ ٥٣، والصحاح ٣/ ٨٨٣.

(٢) الآية ١٦ من سورة النجم.

فيها من آيات الله الكبرىٰ رآها نبيكم صلىٰ الله عليه وسلم، فكيف لكم أن تقسموا بينكم وبين ربكم.....؟!!﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾.

❖ ومن نيابة المصدر عن اسم المفعول حمل السمع والبصر علىٰ المسوم والمبصَر في قوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ (١)؛ إذ إنه يجوز أن يكونا بمعنىٰ اسمي الفاعل (السامعة والمبصرة) كما مر، ويجوز أن يكونا بمعنىٰ المفعول، ولْننظر إلىٰ كلام المفسرين والمعربين في معناها، ثم نتبين بتأمل كيف يصح حمل (السمع والبصر) علىٰ معنىٰ المسموع والمبصَر، وأثر ذلك في الدلالة الصرفية.

معنىٰ الآية والله أعلم: حتىٰ إذا ما جاؤها ـ أي النار ـ وسُئلوا عما أجرموا، فأنكَروا، شهِد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما اكتسبوا من الجرائم، بعدما حسبوا أن لا شاهد عليهم.

ولما كانت الحواسُّ خمسةً: السمعَ والبصرَ والشمَّ والذوقَ واللمسَ، وكان الذوق مندرجا في اللمس؛ إذ بمماسة جلْدة اللسان والحنك للمَذُوق يحصل إدراكه، ولم يكن في حسِّ الشمِّ تكليفٌ، ولا أمر ولا نهي، وهو أضعف الحواس، اقتصر من الحواس علىٰ السمع والبصر واللمس؛ إذ هذه هي التي جاء فيها

(١) الآية ٢٠ من سورة فصلت.

التكليف، ولم يذكر حاسة الشم لأنه لا تكليف فيه، فهذه والله أعلم حكمة الاقتصار علىٰ هذه الثلاثة(١).

والجلود هي المعروفة، وقيل: هي الجوارح كنىٰ بها عنها، وقيل: كنىٰ بها عن الفروج(٢)، قال ابن عجيبة: "وهو الأنسب لتخصيص السؤال بها في قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ﴾ (٣)، فإن ما تشهد به من الزنا أعظم جناية وقُبحًا، وأجلب للحزن والعقوبة، مما تشهد به السمع والأبصار من الجنايات المكتسبة بتوسطها(٤).

وهذا القول الذي حكاه ابن عجيبة وارتضاه ذكره الطبريُّ وردَّه، فقال بعد أن ذكر القولَ بأن الجلود كناية عن الفرج أو الجوارح: "وهذا القول الذي ذكرناه

---

(١) البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر –بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ، ٩/ ٢٩٨.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب –بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء، ٤/ ٣٨٤، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي –بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ عدد الأجزاء: ٤ أجزاء ٤/ ١٩٥.

(٣) من الآية ٢١ من سورة فصلت.

(٤) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (المتوفى: ١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي –القاهرة، الطبعة: ١٤١٩ هـ، ٥/ ١٧٠.

عمن ذكرنا عنه في معنىٰ الجلود، وإن كان معنىٰ يحتمله التأويل، فليس بالأغلب علىٰ معنىٰ الجلود ولا بالأشهر، وغير جائز نقل معنىٰ ذلك المعروف علىٰ الشيء الأقرب إلىٰ غيره إلا بحجة يجب التسليم لها"[1].

❖ الدلالة الصرفية

اقتصرت الآية علىٰ السمع والبصر واللمس، من الحواس إذ هذه هي التي جاء فيها التكليف، لكنها عبرت عن حاسة اللمس بالآلة، وهي الجلد وجاءت بالمصدر في (السمع والبصر).

ثم أوردت الآيات اعتراض الكفار علىٰ الجلود شهادتهم، مما يعني أن هناك تغايرا بين شهادة الجلود وشهادة كل من السمع والبصر، والذي أراه وجها لهذا الاختلاف أن يكون السمع والبصر خارجا عن جسد الكافرين الذين يلومون الجلود التي ستذوق العذاب بهذه الشهادة، وأن يكون السمع والبصر مصدرين بمعنىٰ اسم المفعول، أي شهدت عليهم المسموعات والمبصَرات، بعد أن استنسخ الله من الأعمال نواطق، قال سبحانه: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾[2]

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢٤، ينظر ٢١/ ٤٥١.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الجاثية.

ونُطْقُ الأعمال قد يكون حقيقة بقدرة الله سبحانه وتعالىٰ، كما ورد في الحديث أنَّ البقرة وآل عمران يحاجِجَان عن صاحبهما يوم القيامة(١).

وقد يكون بعرْض الأعمال بصورة تقطع علىٰ المنكرين إنكارَهم، فيكون العرض ناطقا بالحجة الحق التي لا يمارىٰ فيها لوضوحها، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿ وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴾(٢).

وهنا يرد سؤال، لم عبرت الآيات بالسمع والبصر ولم تعبر بالمسموع والمبصر؟

إن التعبير هنا يتضمن نطق المسموعات والسامعات معا، فالجوارح تنطق والأعمال في كتاب ينطق، فجاء المصدر متضمنا معنىٰ اسم الفاعل واسم المفعول معا، والله تعالىٰ أعلم.

❖ومن نيابة المصدر عن اسم المفعول ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (٣) فـ (القرضُ) مصدر (قَرَض)، والإقراضُ

(١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَآلُ عِمْرَانَ» ، وَضَرَبَ لَهُمَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ مَا نَسِيتُهُنَّ بَعْدُ، قَالَ: «كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ، أَوْ كَأَنَّهُمَا حِزْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا» الحديث رقم ٨٠٥ في صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١/ ٥٥٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

(٢) الآية ١٠ من سورة التكوير.

(٣) من الآية ٢٤٥ من سورة البقرة.

مصدر (أَقْرَض)، فلا يُعرَب (قرْضًا) مصدرا لـ (يُقرض) إلا أن يكون مصدرا جاريا علىٰ غير الصدر، أو أنه بمعنىٰ المفعول[1] وإقراض الله مَثل لتقديم العمل الذي يُطلب به ثوابُه [2].

❖ الدلالة الصرفية

القرض هنا مصدر نائب عن مصدر آخر، أو عن اسم المفعول، وفي هذه النيابة دلالة علىٰ أن هذا الإقراض ليس علىٰ صورته؛ فليس من غني لفقير أو محتاج، إذ الفائدة عائدة إلىٰ المقرِض، فلو كان تعبيرُ الآية (من ذا الذي يقرض الله إقراضا حسنا) لكان المصدر مفعولا مطلقا مبينا لنوعه، وعليه يكون الفعل بالنسبة لله موصوفا مرة بالحسن وأخرىٰ بالقبح، فمن ذا الذي يُقْرِض الله إقراضا حسنا ومَنْ ذا الذي يُقرِض الله إقراضا سيئا، فالحُسْن صفةُ القرض الذي هو فعلٌ خالص للعبد، أو صفة المقروض، أي المتصدَّق به من المال، ﴿ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ ﴾ [3] فمَن قَدَّم حَسَنا فجزاؤه من جنس عمله.

وفي هذه الدلالة توطئة للرد علىٰ قول اليهود بعد سماعهم هذه الآية بما تصف ألسنتهم من قِيلة سوء؛ إذ (قَالُوا إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ)[4]، فجاءهم الردُّ قبلُ بنيابة المصدر عن المفعول، ولم يصرح بـ (مقروض) ليفيد أن من أخرج من طيب ما يملك كان فعله حسنا، ثم جاء الرد بعدُ بقوله تعالىٰ: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ

(١) البحر المحيط ٢/ ٥٦٥.

(٢) الكشاف ١/ ٢٩٠.

(٣) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٤) ينظر البحر المحيط ٣/ ٤٥٤.

قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾[1]

وقوله: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾[2].

❖ أثر التناوب في الإعراب

لهذا التعبير أثر في الإعراب؛ إذ لو اعتبرنا (قرضا) جاريا علىٰ غير الصدر كان منتصبا علىٰ المصدرية، أو علىٰ كونه نائبا عن المفعول المطلق، وقوله (حسنا) نعت له. وإذا اعتبرنا (قرضا) بمعنىٰ (المقرَض) كان مفعولا ثانيا ويكون (حسنا) نعتا للمفعول الثاني[3].

ومن ذلك أيضا (عُرْفًا) في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ﴾[4] حيث يختلف إعرابها باختلاف المعنىٰ[5]، يقول ابن هشام: " إن كانت المرسلات الملائكة،

---

(١) الآية ١٨١ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٦٤ من سورة المائدة.

(٣) إعراب القرآن وبيانه للدرويش ١/ ٣٦٢.

(٤) الآية (١) من سورة المرسلات.

(٥) قال ابن عباس وابن مسعود ومجاهد وقتادة وأبو صالح: المرسلات: الرياح، وروي عن ابن مسعود وأبي صالح أيضًا: أنها الملائكة، وقيل: (عرفًا) أي: بالمعروف، فعلى هذا يكون مفعولًا له، وقيل: (عرفا) أي: متتابعين، من قولهم: جاءوا إليه عُرفًا واحدًا، فعلى هذا يكون نصبًا على الحال، ينظر إعراب القرآن للأصبهاني، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ) قدمت له

والعُرْف المعروف. فـ (عرفا) إما مفعول لأجله، وإما منصوب علىٰ نزع الخافض، وهو الباء، والتقدير: أُقسِم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف. وإن كانت المرسلات الأرواح أو الملائكة، وعرفا بمعنىٰ متتابعة؛ فانتصابها علىٰ الحال، والتقدير: أُقسِم بالأرواح أو الملائكة المرسلة عرفا(١).

والواو الأولىٰ لِلقسمِ، وما بعدها(٢) لِلعطفِ؛ ولِذلِك جاءتِ الفاء. و(عرفًا): مصدرٌ فِي موضِعِ الحالِ؛ أي متتابِعةً، يعنِي الرِّيح، وقِيل: المراد الملائِكة، فيكون التّقدِير: بِالعرفِ أو لِلعرفِ(٣).

ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م، صـ٤٩٣.

(١) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد نغش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، صـ٣.

(٢) أي من من الواو والفاء في الآيات التالية من قوله تعالى: "فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا (٢) وَالنَّاشِرَاتِ نَشْـرًا (٣) فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا (٤) فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا (٥)"، وتفصيل إعرابها: «وَ» الواو حرف قسم وجر «الْمُرْسَلاتِ» مقسم به مجرور والجار والمجرور متعلقان بفعل قسم محذوف و «عُرْفًا» حال. «فَالْعاصِفاتِ» معطوف على المرسلات و «عَصْفًا» مفعول مطلق «وَالنَّاشِراتِ» معطوف على ما قبله و «نَشْرًا» مفعول مطلق «فَالْفارِقاتِ» معطوف أيضا و «فَرْقًا» مفعول مطلق «فَالْمُلْقِياتِ» معطوف على ما قبله بالفاء و «ذِكْرًا» مفعول به للملقيات، ينظر إعراب القرآن الكريم، المؤلف: أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم، الناشر: دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ، ٣/ ٤١١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٦٢.

وذلك أيضا في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (١)

فقوله (بالغيب) متعلق بـ (يؤمنون)، وهو مصدر واقع بمعنىٰ (اسم الفاعل)، أي: يؤمنون بما غاب، أي بالغائب (٢).

وقيل هو بمعنىٰ اسم المفعول، أي يؤمنون بالمغيَّبِ، والأول أظهر؛ إذ الغيب مصدر لـ (غاب)، وهو ثلاثي لازم، ومغيَّب اسم مفعول من الرباعي المضعَّف غيَّب، ومصدره: (تغييبا) وليس (غيب).

نيابة المصدر المؤول عن المشتقات

بعد بيان نيابة المصدر الصريح عن المشتقات نتعرض لنيابة المصدر المؤول عن المشتقات؛ لبيان أن القول بذلك ضعيف، لما فيه من تأويل بعد تأويل، وقد حكىٰ أبو حيان قول من قال إن المصدر المؤول في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (٣) بمعنىٰ المفعول به وحكم عليه بالبُعْد، فقال: "وَأبْعدَ مَن جَعَلَ (ما) نَكرَةً مَوصُوفة، وَقَدَّرَ (ومن شيء رزقناهم)، لِضَعْفِ المعنىٰ بعد عُمُومِ المرزُوقِ الَّذِي يُنفَق مِنه، فَلَا يَكونُ فِيهِ ذَلِكَ التمدح الذي يحصل بجعل (مَا) مَوْصُولَةً لِعُمُومِهَا، وَلِأَنَّ فيه حذْفَ الْعَائِدِ عَلَىٰ الموصُولِ.

أَوْ جَعَلَ (مَا) مَصْدَرِيَّةً، فَلَا يَكُونُ فِي رَزَقنَاهُم ضَمِيرٌ مَحذُوف بَل (ما) مع الفعل في تأويل المصدر، فيُضطر إلىٰ جعل ذلك المصدر المقدر بمعنىٰ المفعول؛ لأن نفس المصدر لا يُنفَق منه، إنما ينفق من المرزوق(٤).

---

(١) من الآية ٣ من سورة البقرة.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/ ٢٨٥.

(٣) من الآية ٣ من سورة البقرة.

(٤) البحر المحيط ١/ ٦٩.

وكذلك ضعّف ما حكاه منْ قولٍ بمجيء المصدر المؤول بمعنىٰ المفعول في قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ [1]، فقال:" وأجاز بعضهم أن تكون (ما) مصدرية، أي فافعلوا أمركم، ويكون المصدر بمعنىٰ المفعول، أي: (مأموركم)، وفيه بُعد"[2]

ولم يذكر أبو حيان رحمه الله علةَ ضعف هذا التأويل،وذلك يدل علىٰ أن تناوب الصيغ المشتقات كحمل المصدر المؤول علىٰ اسم المفعول يكون راجعا إلىٰ ذوقِ المفسِّر أو المعرِب، لا سيما إذا جاز حمل الصيغة علىٰ معنىٰ ما جاءت به لفظا، وصحة ذلك إعرابا ومعنىٰ.

فالمعنىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ ينبني علىٰ تأويل (ما) مصدرية أو موصولة، فعلىٰ تأويلها مصدرية يقدر العائد المجرور محذوفا مع حرف الجر، ويكون التقدير: (فافعلوا ما تؤمرون به).

إذ لَا بدَّ فِي الصِّلَة من عائدٍ علىٰ الموصُول؛ لأنَّ (الَّذِي) يصلح وَصْلُه لكلّ جملَةٍ، والجملةُ فِي نَفسهَا تامّةٌ؛ فَلَا تصير الجملةُ تَمامًا لـ (الَّذِي) وكالجزء مِنْهُ إلاَّ بالضمير الرابِطِ لأَحَدهمَا بِالْآخرِ.

ويجوزُ حذفُ العائِد الْمَنْصُوب اتفاقا[3]، كَقَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [4] أي (بعثه)، وكما في حَدِيث الزبير بن العَوام: " لَا نورَثُ مَا تركنَا صَدَقَةٌ "[5]، فـ (مَا) بمعنىٰ

---

(١) من الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٢) البحر المحيط ١/ ٤٠٧.

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢٥

(٤) الآية ٤١ من سورة الفرقان.

(٥) الحديث أخرجه البخاري كتاب فرض الخُمس ٤/ ٧٩، ينظر صحيح البخاري، المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر،

(الَّذِي)، وَالفِعل صلَة لَهُ، والعائد محذوف، أَي: مَا تَرَكْنَاهُ، و(صدقَةٌ) مرفوعٌ خبرُ (الَّذِي)، ولا يصح نصب (صدقة) علىٰ المفعولية(1).

ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعا، ويجوز حذفه مجرورا مع جاره بعد ذكر الفعل، وذلك قليل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ (2)، أي: (به)، ومنه قول الشاعر:

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ(3)

الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩ أجزاء، ومسلم في الجهاد والسير باب الفيء ٣/ ١٣٧٧.

(1) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م صـ٩٠.

(2) من الآية ٩٤ من سورة الحجر.

(3) البيت من بحر الوافر ولم ينسبه من استشهد به، و (جحد العموم): أنكر الجميع فضله واستحقاقه للعبادة، والشاهد فيه: قوله نصلي للذي صلت قريش حيث حذف العائد المجرور بمثل ما جر به الموصول لفظا ومعنى، والتقدير نصلي للذي صلت له قريش، ينظر شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، عدد الأجزاء:٤ أجزاء، ١/ ٢٠٥، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١١ جزء ٣/ ٧٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل

أي (صَلَّتْ لَهُ)، ومثله:

لَا تَرْكَنَنَّ إِلَىٰ الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنتْ أبناءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ(١)

أي (ركنت إليه....).

وعلىٰ تقديرها مصدرية، فتأويلان، الأول: تأويل (ما) وما دخلت عليه بمصدر، والثاني: تأويل المصدر بمعنىٰ اسم المفعول.

ولعل هذا ما جعل أبا حيان يحكم علىٰ جعل (ما) مصدريةً، ثم يحكم علىٰ تأويل المصدر بمعنىٰ اسم المفعول بقوله:"وفيه بعد" .

وكذلك نرىٰ أنَّ جعل (ما) مصدرية في قوله تعالىٰ: "ومما رزقناهم ينفقون" ثم تأويل المصدرالمؤول بمعنىٰ اسم المفعول أبعَدُ من اعتبار هذا التأويل في قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ ؛ إذ فيه حذف العائد المجرور مع الجار، أما في قوله تعالىٰ:﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ فالمحذوف هو العائد فقط، أي:وَمِمَّا رَزَقنَاهمُوهُ، وَاجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ جَوَازِ الْحَذْفِ مِنْ كَوْنِهِ مُتعيَّنا للربطِ معمولا لِفِعلٍ مُتَصَرِّفٍ تَامٍّ(٢).

الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ، ٢/ ٦٩٨.

(١) البيت من البسيط نسبه العيني ١/ ٤٤٩ إلى كعب بن زهير بن أبي سلمى وليس في ديوانه. ومعنى لا تركنن: لا تَمِلْ، ويَعْصُر: اسم رجل أبو قبيلة منها باهلة، والشاهد فيه قوله: (الذي ركنت أبناء يعصر) حيث حذف العائد المجرور مع جاره والتقدير: "الذي ركنت إليه أبناء يعصر" وذلك لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله: (لا تركنن إلى الأمر).

(٢) ينظر البحر المحيط ١/ ٦٩.

المطلب الثاني: نيابة فعيل عن المشتقات في القرآن الكريم(١)

(١) وردت صيغة (فعيل) بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول أو محتملة لكليهما في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، من ذلك:

- فعيل بمعنى فاعل

قوله تعالى: ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ من الآية ٤ من سورة النساء، وقوله تعالى: ﴿ فَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُوْلُواْ بَقِيَّةٖ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّنۡ أَنجَيۡنَا مِنۡهُمۡۗ ﴾ من الآية ١١٦ من سورة هود، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ﴾ من الآية ٨٠ من سورة يوسف، وقوله تعالى: ﴿ فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ من الآية ٤٤ من سورة الحج، وقوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ الآية ١ من سورة الفرقان، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّشَأۡ نُغۡرِقۡهُمۡ فَلَا صَرِيخَ لَهُمۡ ﴾ من الآية ٤٣ من سورة يس، وقوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ﴾ الآية١٤ من سورة القيامة.

- فعيل بمعنى مفعول

قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٞ ﴾ من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ ﴾ من الآية ١٨ من سورة المائدة، وقوله تعالى: ﴿ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا ﴾ من الآية ٥٤ من سورة الأعراف، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ ﴾ من الآية ٣٧ من سورة التوبة، وقوله تعالى: ﴿ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾ من الآية ٢٤ من سورة يونس، وقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٍ حَنِيذٖ ﴾ من الآية ٦٩ من سورة هود، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٞ ﴾ من الآية ٧٧ من سورة هود، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ لَّهَا طَلۡعٞ نَّضِيدٞ ﴾ الآية ١٠ من سورة ق، وقوله تعالى: ﴿ فَأَصۡبَحَتۡ كَٱلصَّرِيمِ ﴾ الآية ٢٠ من سورة القلم، وقوله تعالى: ﴿ وَكَانَتِ ٱلۡجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾ من الآية ١٤ من سورة المزمل.

تُحوَّل صيغة فاعل إلىٰ أوزان خمسة مشهورة؛ للدلالة علىٰ الكثرة والمبالغة فىٰ الحَدَث، وتُسَمَّىٰ صِيغَ المبالغة، وهي فَعَّال: بتشديد العين، كـ (أَكَّال وشرَّاب)، ومِفعال: كـ (مِفتاح). وفَعُول: كـ (غَفُور). وفَعِيل: كـ (سميع)، وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كـ (حذِرٌ)[1]، وهذه الصيغ تعمل عمل اسم الفاعل بشروطه[2].

وينوب (فَعِيل) عن (مَفْعُول) وعن (فَاعِل)، كما في قول مُرّارٍ:"

فَرَدَّ عَلَىٰ الفُؤَادِ هَوًىٰ عَمِيدًا وَسُوئِل لو يُبِينُ لنا السُّؤَالَا[3]

والأصلُ في (فَعِيل) أن يكون بمعنىٰ (فَاعِل) لكونه أكثر من (فَعِيل) بمعنىٰ (مَفْعُول)؛ ولأن الفاعل مقدم علىٰ المفعول.

---

(١) شذا العرف صـ٦٢.

(٢) إن كان اسم الفاعل صلة لـ (ال) فإنه يعمل عمل فعله مطلقا، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره، وسواء أكان معتمدا على شيء وإن لم يكن عمل بشرطين: أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال، لا الماضي، خلافا للكسائي، والثاني: اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف؛ نحو: "أضارب زيد عمرا"، و"ما ضارب زيد عمرا"، و"زيد ضارب أبوه عمرا"، و"مررت برجل ضارب أبوه عمرا".

والاعتماد على المقدر، كالاعتماد على الملفوظ به؛ نحو: "مهين زيد عمرا أم مكرمة؟ " أي: أمهين؛ ونحو: ﴿ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ﴾ من الآية ٢٨ من سورة فاطر؛ أي: صنف مختلف ألوانه، ينظر أوضح المسالك ٣/ ١٨٤.

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لمُزَّار الأسدي، والهوى: العشق، وعميد: أي فادح يبهظ صاحبه ويدنفه ويسقمه، فعيل بمعنى فاعل، وأصله قولهم "عمده المرض" أي أضْناه وأوجَعَه، الكتاب١/ ٤٠.

والذي بمعنىٰ الفاعل يُجْمع جمع السلامة نحو (رَحيمون ورَحِيمات وكَريمون وكريمات)، ولم يُجمَع الذي بمعنىٰ المفعول جمع السلامة فرقًا بينهما(١).

فجمع (فعيل) بِمَعْنىٰ (مفعول) بابه (فَعْلىٰ) كـ (جرحىٰ وَأسرىٰ وقتلىٰ) وشذَّ (قُتَلَاء وأُسَرَاء) ولَا يُجمع جمعَ التَّصحِيح، فَلَا يُقَال (جريحون وَلَا جريحات)؛ ليتميز عَن فعيل الأَصْل وَنَحْو (مَرْضَىٰ) مَحْمُول علىٰ (جَرْحَىٰ)(٢).

وقيل في علة ذلك أيضا أنهم لم يفصلوا في الواحد منه بين المذكر والمؤنث بالعلامة، فكرهوا أن يفصلوا بينهما في الجمع فيأتوا في الجمع بما كرهوا في الواحد(٣).

وقد جاءت نيابة (فعيل) عن (فاعل) وعن (مفعول) في القرآن الكريم، وفعيل بِمَعْنىٰ فَاعل كثير(٤)، وذلك كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ (٥).

فلا يصح أن يراد به اسم العِرق الممتد فيه الدم؛ إذ ينبني عليه إضافة الشيء إلىٰ نفسه وذلك لا يجوز، فيجب تأويله علىٰ حذف موصوف يكون هو المضاف إليه، ويكون التقدير (ونحن أقرب إليه من حبل الدَّم الوريد) أَي الْوَارِد فِيهِ(٦).

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٤٨.

(٢) الشافية في علم التصريف صـ ٥٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٩٣.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٩٢.

(٥) من الآية ١٦ من سورة (ق).

(٦) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٩٢.

ومن نيابة فعيل عن مفعول ما جاء في قوله سبحانه: ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ (١) ؛ لأن المحصود ليس الحَب ولكنه الزرع؛ لذا فالتقدير (فأنبتنا به جنات وحب الزرع الحصيد) أي المحصود.

- **الدلالة الصرفية**

في التعبير بصيغة (حصيد) مضافا إليها (حَب) دلالة علىٰ أن الأمر كله بيد الله سبحانه وتعالىٰ ابتداء من كون المزروع حبا، مرورا بكونه زرعا، انتهاء بكونه محصودا، وفي إضافة الحب إلىٰ صيغة المبالغة بشارة للمؤمنين بأن ما نشأ بإنبات الله ورعايته واصِلٌ إلىٰ الكمال المرجوِّ بإذن الله، ثم يكون في المحصود حَبٌّ يُزرَع من جديد، فينبت بإنبات الله له، وذلك توطئة لما سيُذكر بعدُ من أن بعث الناس يوم القيامة سيكون كذلك ﴿ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴾ (٢)، فاعملوا راجين أن يُنبت الله أعمالكم الصالحة إنباته حَبَّ الحصيد، فيوم القيامة هو يوم الحصاد لِما غرس الإنسان في حياته، وذلك من بديع النظم القرآني وإعجازه– والله أعلم–

ثم يضاف لذلك توحيد الجرس لفواصل آيات السورة كلها.

- وفي قوله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾(٣) استعملت الآية الكريمة (سديدا) علىٰ وزن (فَعِيل) صفة للقول، و(فَعِيل) هنا فيها معنىٰ المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول.

---

(١) الآية ٩ من سورة (ق).

(٢) الآية ١١ من سورة (ق).

(٣) الآية ٧٠ من سورة الأحزاب.

فعلىٰ معنىٰ المصدر يكون التقدير: (قولا سَدادا) وَالسَّدَادُ: الِاسْتِوَاءُ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ. وَأَصْلُ السَّدِّ إِزَالَةُ الِاخْتِلَالِ.(١).

فالله عز وجل يوصىٰ المؤمنين بالقول السَّداد، وذلك يعم جميع الخيرات، وقال عكرمة: أراد لا إله إلّا الله، و «السَّداد» يعم ذلك، وإن كان ظاهر الآية إنما أشار إلىٰ ما يكون خلافا للأذىٰ الذي قيل في جهة الرسول وجهة المؤمنين، ثم وعَدَ الله تعالىٰ بأنه يجازي علىٰ القول السديد بإصلاحِ الأعمالِ، وغفرانِ الذنوب(٢).

وعَلَىٰ معنىٰ (فاعل) يكون المراد أمرَ المؤمنين بتسديد أقوالهم، وعليه يكون قوله تعالىٰ: ﴿ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ ﴾ (٣) جوابا للطلب في قوله: (اتقوا .. وقولوا).

ويصح علىٰ معنىٰ (مفعول) أن يكون المراد أمرَ المؤمنين بالتقوىٰ، ثم وعد من آمن واتقىٰ بتوفيق الله له في كل أموره، فقولوا الحق أيها المؤمنون المتقون دون خشية لومة لائم؛ لأن قول المتقين مسدَّد من الله سبحانه وتعالىٰ بإنزال تصديق قول المؤمنين المتقين الذين لم يؤذوا النبي صلىٰ الله عليه وسلم في أهل بيته، وذلك في الآيات السابقة في سورة الأحزاب، وما ورد في سورة النور من تبرئة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ويشهد لهذا المعنىٰ قوله تعالىٰ:

---

(١) ينظر البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٥٣٠.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ، ٤/ ٤٠١.

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأحزاب.

﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾(١)، وعليه يكون قوله: ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾ جوابا للطلب في قوله: (اتقوا) .

• **الدلالة الصرفية**

لماذا عدل عن (سداد، ومسدِّد، ومسدَّد)،وأناب عن ذلك (سديدا) ؟ وما الأثر الدلالي لهذا التناوب؟

للإجابة عن هذا السؤال أقول: إن (فعيل) تنوب عن (فاعل ومفعول) كما سبق، وَالسَّدِيدُ قيل فِي معنىٰ الفاعل، وفي معنىٰ المفعول.

ورجلٌ سديدٌ متردِّدٌ بينَ المعنَيَيْن، فإنه يسدَّد مِنْ قِبَل مَتبوعه، ويسدِّدُ لتابعِهِ(٢)، ويصح أن تكون هنا بمعنىٰ المصدر، وبمعنىٰ اسم المفعول أيضا كما سبق بيانه؛ لتجمع هذه المعاني كلَّها، فاتقوا الله أيها المؤمنون وقولوا قولا صادقا في كل أموركم، وبلغوا ما أُنزل علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم في شأن زينب وزيد مصدقين ما تقولون، فإن قلتم قول صدق ونقلتم صادقين مصدقين يصلح لكم أعمالكم فيما يأتي، ويغفر لكم ما مضىٰ.

• ومن نيابة (فعيل) عن المشتقات استعمال (رجيم) بمعنىٰ (راجم أو مرجوم) كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ (٣).

فـ(الرجيم) مُشْتَقّ من (الرَّجْم)، وَالرَّجم أَصله: الرَّمْي بالرجام، وَهِي الْحِجَارَة، ويستعار الرَّجْم للرمي بِالظَّنِّ والتوهم، قَال زهير:

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة إبراهيم.

(٢) ينظر البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٥٣٠.

(٣) الآية ٣٤ من رسورة الحجر، والآية ٧٧ من سورة ص.

وَمَا الْحَرْب إِلَّا مَا علمْتُم وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الـمُرَجَّمِ[1]

مَعْنَاهُ: المرجوم، فَهُوَ " فعيل " بِمَعْنىٰ " مفعول "؛ كَقَوْلِهِم: كف خضيب أَي: مخضوب: وَرجل لعين أَي: مَلْعُون، وَيجوز أَن يكون بِمَعْنىٰ (فَاعِل)؛ لِأَنَّهُ يرْجم غَيره بِالشَّرِّ، وقد رجَّح صاحب اللباب كونه بمعنىٰ (مرجوم)، فقال: "وَلكنه بِمَعْنىٰ (مَفْعُول) أَكثر، وَإِن كَانَ غيرَ مَقِيس"[2].

• الدلالة الصرفية

والقول بجمع اللفظ (رجيم) بين المعنيين أولىٰ من قول صاحب اللباب بترجيح معنىٰ علىٰ معنىٰ، فالشيطان راجم غيره بالشر باعتبار فعله الذي بدأه بوسوسته لآدم عليه السلام وزوجه، وكان من ذلك لبني آدم الشرُّ كلُّه، وبرجمه هذا صار مرجوما، أي: مطرودا من رحمة الله تعالىٰ؛ فتعبير القرآن بلفظ: (رجيم) ناب عن فاعل ومفعول.

وورد لفظ (رجيم) أربع مرات، كلها في وصف الشيطان، وكلها يصح حمل (فَعِيل) فيها علىٰ معنىٰ (فَاعِل، ومَفْعُول)، ففي قوله تعالىٰ: ﴿ وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴾ [3] حديث عن حفظ السماء من كل شيطان يسترق

---

(١) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى الشاعر الجاهلي المشهور، والبيت من معلقته وهو في ديوانه (ص ٢٥) ط. المكتبة الثقافية بيروت (١٩٦٨ م).

والمرجم من الحديث: المقول بطريق الظن، وهو مذكور هنا لبيان معنى الرجم، وفيه شاهد نحوي في قوله: «وما هو عنها» استشهد به الكوفيون على إعمال ضمير المصدر في الجار والمجرور، والتقدير: وما الحديث عنها؛ فـ «هو» ضمير «الحديث».

(٢) اللباب ١/ ٩٩، وما بعدها.

(٣) الآية ١٧ من سورة الحجر.

السمع ليرجم به أسماع الكهان الذين يرجمون أتباعهم بالغيب، والملائكة راجمون للشيطان بالشهب حفظا للسماء، فتأمل كيف دلت صيغة (فَعِيل) علىٰ كون الشيطان مرجوما من الملائكة، راجما لأتباعه.

وكذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴾ (١)، أي: وما القرآن بقول شيطان يسترِق السمع فيولِّي هاربا غير متثبِّت مما يرجُم به أتباعَه، وهو مرجوم من حفظة السماء، بل القرآن تنزيل من رب العالمين علىٰ قلب ثابت مثبَّت من قِبَل مولاه.

• ويظهر إعجاز القرآن الكريم في اختيار أحد المشتقات المحتمل لمعاني غيره لتوسيع الدلالة الصرفية، في التعبير بلفظ (يقينا) في قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ ﴾ (٢)

ففي عود الضمير في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾ أوجُهٌ يختلف بمقتضاها معنىٰ (يقينا) ودلالته(٣)، هذه الأوجه هي:

❖ الضمير عائد علىٰ سيدنا عيسىٰ عليه السلام وهو رأي الجمهور، بجعل الضمائر كلها كشيء واحد، فلا تختلف، والمعنىٰ صحيح بليغ، وانتصاب يقينا

(١) الآية ٢٥ من سورة التكوير.

(٢) الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٨، الكشاف ١/ ٥٨٧، وما بعدها، البحر المحيط ٤/ ١٢٧، وما بعدها، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٠٦..

علىٰ أنه مصدر في موضع الحال من فاعل قتلوه، أي: وما قتلوه متيقنين أنه عيسىٰ كما ادعوا ذلك في قولهم: إنا قتلنا المسيح، أو نعت لمصدر محذوف أي: قتلا يقينا.

❖ الضمير عائد علىٰ الظن، وهو قول ابن عباس، تقول: قتلت هذا الأمر عِلْما، إذا قطعتَ به وجزمتَ الجزم الذي لا يخالجه شكٌّ.

❖ فالمعنىٰ: وما صحَّ ظنهم عندهم وما تحققوه يقينا، ولا قطعوا الظن باليقين.

❖ الضمير عائد علىٰ العلم، قاله الفراء(١)، أي: ما قتلوا العلم يقينا. يقال: قتلت العلم والرأي يقينا، وقتلته علما، للرأي والحديث والظنّ؛ لأن القتل للشيء يكون عن قهر واستعلاء.فكأنه قيل: لم يكن علمهم بقتل المسيح علما أحيط به، إنما كان ظنا(٢).

❖ وقيل في الكلام تقديم وتأخير، و(يقينا) منصوب بـ (رفعه الله إليه)، والمعنىٰ: بل رفعه الله إليه يقينا، فلعله لا يصح عنه. وهو خطأ، لأنه لا يعمل ما بعد (بل) في ما قبلها.

---

(١) ينظر معاني القرآن ، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة: الأولى ١/ ٢٩٤.

(٢) ينظر الصحاح ٥/ ١٧٩٨.

وما جاء هذا التوسع في الإعراب والدلالة إلا باختيار النظم القرآني لـ (يقينا)؛ إذ لو عبرت الآيات باسم الفاعل (متيقنين) لوجهت الخطاب وجهة دلالية واحدة؛ لذا أرىٰ أن هذه المعاني كلها مرادةٌ، قصد القرآن التعبير عنها، فإنهم لم يقتلوه متيقنين، إنما قتلوه وفي نفوسهم ظن أنه عيسىٰ، وما قتلوا ظنهم هذا، ولم يزيلوه بيقين، وانفِ أيها المسلم قتلَهم إياه نفي يقين، فيقينًا هم لم يقتلوه، وواجِه ظنَّهم الخاطئ بأنهم قتلوه بيقينك بأن الله سبحانه وتعالىٰ رفعه إليه ونجاه من يد اليهود الذين أرادوه بسوء.

فالسياق يجعلهم شاكين ظانين في إيقاع القتل بشبيه عيسىٰ، فما قتلوا شبيه عيسىٰ قتلا يقينا، وفيه تهكم، لأنه إذا نفي عنهم العلم نفيا كليا بحرف الاستغراق، ثم قيل: وما علموه علم يقينٍ وإحاطةٍ، لم يكن ذلك النفيُ إلا تهكُّما(١).

**** **** ***

(١) ينظر الكشاف ١/ ٥٨٨.

المطلب الثالث: نيابة اسم الفاعل واسم المفعول عن المصدر(١)

اسم الفاعل هو ما دل علىٰ من قام بالفعل كـ: ناصر، وقائل، ومُدَحْرِج، ومُكْرِم، ومتَدَحْرِج، واسم المفعول هو: ما دلَّ علىٰ من وقع عليه الفعلُ، كـ: مَنْصُور، ومَقول، ومُدَحْرَج، ومُكْرَم، ومتَدَحْرَج(٢).

---

(١) وردت صيغة فاعل وصيغة مفعول محتملة معنى المصدر في مواضع من القرآن الكريم من ذلك:

قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ الآية ٩٤ من سورة البقرة، وقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ ﴾ من الآية ٢٥ من سورة الأنفال، وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴿١٠٥﴾ ﴾ من الآية ٦٥ من سورة هود، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾ ﴾ الآية ٧٩ من سورة الإسراء، وقوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ ﴾ من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴿٤٦﴾ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ من الآية ٢٥ من سورة الزخرف، وقوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ ﴾ من الآية ٦ من سورة الفتح، وقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾ ﴾ الآية ٢ من سورة الواقعة، وقوله تعالى: ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا ۚ ﴾ من الآية ١٧ من سورة الحشر، وقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴿٢﴾ ﴾ الآية ١،٢ من سورة الحاقة، وقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴿٥﴾ ﴾ الآية ٥ من سورة الحاقة، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴿٦﴾ ﴾ الآية ٦ من سورة المزمل، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ﴿٦﴾ ﴾، الآية ٦ من سورة النازعات، وقوله تعالى: ﴿ لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً ﴿١١﴾ ﴾ الآية ١١ من سورة الغاشية.

(٢) ينظر المفتاح في الصرف صـ ٥٩.

فإذا ورد لفظ الفاعل ولم يصح معنىً حملُه علىٰ من قام بالفعل، أو جاء لفظ المفعول ولم يصح حمله علىٰ من وقع عليه الفعل، فإن للعلماء فيه تأولات تختلف بالذوق والسياق.

من ذلك قول الفرزدق:

ألم تَرَني عاهدْتُ ربي وإنني لَبَيْنَ رِتاجٍ قَائِما ومَقامِ

علىٰ حَلْفَةٍ لا أَشْتمُ الدْهرَ مُسْلِمًا ولا خارجا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ(١)

فسيبويه والمبرد وعامة النحويين يؤولونه علىٰ أن اسم الفاعل بمعنىٰ المصدر وأن الشاعر أراد: ولا يَخرج فيما أَستقبلُ، كأَنّه قال: ولا يَخرج خُروجا، فَوضع (خَارِجا) فِىْ مَوْضِعه، علىٰ أن هذا مما عاهد عليه ربه في قوله (عاهدت ربي...)

---

(١) البيت من بحر الطويل، في ديوان الفرزدق صـ ٥٣٩ اللغة: عاهدته: حالفته وعقدت معه ميثاقًا. الرتاج: الباب العظيم الكبر، أو الباب المغلق. والشاهد فيه نصبُ "خارجًا من فيّ زورُ كلام". ونَصَبَه لوُقوعه موقع المصدر الموضوع موضعَ الفعل. والتقديرُ: عاهدتُ رَبّي لا يخرُج من فيَّ زورُ كلام خُروجًا. ويجوز أن يكون قوله: "ولا خارجًا" حالًا، والمراد: عاهدتُ ربّي غيرَ شاتمٍ، ولا خارجٍ، أي: عاهدتُه صادقًا. وهو رأيُ عيسى بن عمر، والمعنى أنّه تابَ عن الهِجاء، وقَذْفِ المُحصَنات، وعاهَدَ اللهَّ على ذلك بين رِتاجِ الكَعْبة، وهو بابُها ومقامِ إبراهيمَ، صلواتُ الله عليه، ينظر: والكتاب ١/ ٣٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢، ولسان العرب ٢/ ٢٥٠ (خرج) (البيت الثاني)؛ والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، عدد الأجزاء:جزءان، ١/ ٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٣١٣.

ويجوز حمله علىٰ أنَّه نَفَىٰ شيئا هو فيه، ولم يرد أن يَحمله علىٰ (عاهدتُ) وهو ما ذهب إليه عيسىٰ بن عمر في تأويل هذا البيت [1].

كذلك قالوا: "قُمْ قائمًا" فانتصب انتصابَ المصدر المؤكد، لا انتصابَ الحال، والمراد: قم قِيامًا[2]، ويجيء المصدرُ بمعنىٰ اسم الفاعل والمفعول، كما سبق من نحو قولهم: "ماء غَوْرٌ"، أي: غائرٌ، و"رجلٌ عَدْلٌ"، أي: عادلٌ. وقالوا: "درهم ضَرْبُ الأمير"، أي: مضروبُه.

فلا حرج أن ينوب اسم الفاعل عن المصدر، وقد جاء النسق القرآني علىٰ هذا، ومنه قولهم في قوله تعالىٰ: ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾ [3]: (باقية) بمعنىٰ (بقاء)، وقيل: بمعنىٰ (نفس باقية، أو شئ باق)، والهاء للاسمية، وكذا الكاذبة في قوله تعالىٰ: ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [4] قيل: بمعنىٰ الكذب، ويجوز أن يكون بمعنىٰ نفس كاذبة: أي تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة، وقوله: ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴾ [5] أي: بالطغيان، وقوله: ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ

(١) الكتاب ١/ ٣٤٦، والمقتضب ٣/ ٢٦٩، شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧، مغني اللبيب ١/ ٥٢٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٦١.

(٣) الآية ٨ من سورة الحاقة.

(٤) الآية ٢ من سورة الواقعة.

(٥) من الآية ٥ من سورة الحاقة.

﴿عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[1] بمعنىٰ خيانة. وقيل في كل ذلك هي أسماء وضعت موضع المصادر[2].

ويصح في قوله تعالىٰ: ﴿فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ﴾ حملُ الطاغية علىٰ اسم الفاعل لفظا ومعنىٰ، أي: كان هلاكهم بالواقعة المجاوزة للحد في الشدة؛أو بالصّيحةِ التي خرجتْ عَنْ حد كلِّ صَيحةٍ.

لأن في ذلك مشاكلةً لما ذكره الله في قصة عاد في السورة نفسها؛ حيث ذكر الله ما أهلكهم به من الريح ولم يذكر سبب إهلاكهم، ويكون المعنىٰ، فأما ثمود فأهلكوا بالصيحة الطاغية التي لم تترك منهم أحدا، وأما عاد فأهلكوا بالريح العاتية، ولو كان الخبر عن ثمود بالسبب الذي أهلكها من أجله، كان الخبر أيضا عن عاد كذلك، إذ كان ذلك في سياق واحد[3].

❖ ومن نيابة اسم المفعول عن المصدر ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾[4]: أنه يجوز في﴿مَكْذُوبٍ ﴿٦٥﴾﴾ أن يكونَ مصدرا علىٰ زِنة مفعول[5]، ويجوز أن يكونَ اسمَ مفعولٍ علىٰ بابه، وفيه حينئذ تأويلان، أحدُهما: غيرُ مكذوبٍ فيه، ثم حُذف حرف الجرِّ، فاتصل الضمير مرفوعًا مستترًا

---

(١) من آية ١٣ من سورة المائدة.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٢٢/ ٥٥٨، ٢٣/ ٥٧١، شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٦، وشرح الأشموني على الألفية ٢/ ٢٤٠، شرح المفصل ٤/ ٦٢.

(٣) ينظر تفسير الطبري ٢٣/ ٥٧١، الكشاف ٤/ ٥٩٨، البحر المحيط ١٠/ ٢٥٣.

(٤) من الآية ٦٥ من سورة هود.

(٥) وفي مجيء المصدر على زنة مفعول خلاف، منعه الجمهور وأثبته البعض، ومما استشهدوا به على ثبوت ذلك نحو: «المَجْلود والمَعْقول والميسور والمفتون.

في الصفةِ، واتسع في الظرف بحذف الحرف وإجرائه مجرىٰ المفعول به، ومثلُه قوله تعالىٰ: ﴿ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾ (١) وقوله:

ويومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمَىٰ وَعَامِرًا قَلِيلٌ سِوَىٰ الطَّعْنِ النِّهالِ نَوَافِلُهْ(٢)

والثاني: أنه اسم مفعول بمعنىٰ المصدر وأن الوعد جُعل هو نفسُه غيرَ مكذوب، لأنه قد وُفِّي به فقد صُدِّق، أو علىٰ المجاز، كأنه قيل للوعد: نَفِي بك، فإذا وُفِيَ به فقد صُدِّق ولم يُكذَّب. أو وعد غير كَذِب، علىٰ أنّ المكذوب مصدر كالمجلود والمعقول، وكالمصدوقة بمعنىٰ الصدق(٣).

والذي يحمل علىٰ هذه التأويلات أن إخبار سيدنا صالح لقومه بالوعد سابق علىٰ مجيئ العذاب، وهو وعيد بسبب تكذيبهم، فلو لم يكونوا مكذِّبين لما لحقهم العذاب، وإذا كانوا مكذِّبين فلا يكون الوعد غيرَ مكذوب، وأنّ (كذِب)

---

(١) من الآية ١٠٣ من سورة هود.

(٢) يقول: ورب يوم شهدنا فيه، فحذف الجار وأوصل الضمير بالفعل، فصار الفعل كأنه متعد لمفعولين: الأول الضمير، والثاني: سليما، أى قبيلتيهما «قليل» صفة ليوم. و «نوافله» فاعل به، وقلة الغنائم لأن قومه لا تراعى حيازتها. أو المعنى أن أعداءه لا ينالون من قومه إلا الطعن، تهكما بهم، فالاستثناء متصل، ويجوز أنه منقطع.
ووصف المفرد بالجمع باعتبار أنواعه أو مَرَّاته، فهو متعدد أيضا. والنهال: جمع ناهل، أى ريان أو عطشان على التشبيه هنا، فهو من الأضداد، ووصف الطعن بأنه ناهل مجاز عقلى، لأن الذي يوصف به الرمح أو الفارس، والمعنى: أنهم يتشفون من غيظ قلوبهم بذلك الطعن.

(٣) ينظر الكشاف ٢/ ٤٠٨، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، عدد الأجزاء: أحد عشر جزءا، ٦/ ٣٤٨ وما بعدها.

يتعدىٰ بحرف الجر، واسم المفعول من (كذّب) (مكذَّب)، وليس (مكذوب)، ومثلُه قولُ النابغة:

وقد أتاكَ يقينٌ غيرُ ذي عِوَجٍ من الإلهِ وقولٌ غيرُ مَكْذوبِ(١)

ويصح إرادة كل هذه المعاني بالتعبير بصيغة (مفعول)، فالمفعول بمعنىٰ المصدر ليكون الوعد صدقا، ولفظه مفعول ليكون الواعد مصدَّقا غير مكذوب، والموعود مصدِّق، وذلك لقيام الحجة عليهم، وإغلاق باب التوبة في الأيام الثلاثة لتحقق دلائل صدق الوعيد بالعذاب، وذلك باصفرار وجوههم في اليوم الأوَّل من نزول العذاب، واحمرارها في اليوم الثاني، ثم تحوُّلها إلىٰ سوداءَ قُبَيلَ الصيحَةِ.

❖ **الدلالة الصرفية**

وفي استعمال صيغة (مفعول) نيابة عن المصدر دلالة جامعة لهذه المعاني وزيادة؛ حيث إن الموعود به ليس واحدا، بل إن الوعد بوفرة لبن الناقة ما دامت

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٩، تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

عدد الأجزاء: ثمانية أجزاء ، ١٤/ ١٦٦، وجمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ثلاثة أجزاء، ١/ ١١٥، وتاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، ٩/ ٢٨١ (ودد)، والمعجم المفصل في شواهد العربية، المؤلف: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ١/ ٤٨٤.

حية غير مكذوب، بل لبنها غير مكذوب أي لا يغيب[1]، والوعيدُ بالعذاب واقعٌ في اليوم الذي عقروها فيه، وهو حينئذ مصَدَّقٌ؛ إذْ لا يكذبون ما بدت دلائلُه من وقوع عذاب الله بهم، ويدل علىٰ ذلك ما روي من أنهم لما عقروا الناقة وندموا لبسوا أكفانهم يقينا منهم وتصديقا بما وعدهم به صالح عليه السلام[2].

**** **** ***

(١) يقال كذب لبن الناقة إذا ذهب، تهذيب اللغة ١٠/ ١٠١.

(٢) تفسير الطبري ١٢/ ٥٢٦.

المطلب الرابع: تناوب اسم الفاعل واسم المفعول

اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان للدلالة علىٰ من قام بالفعل أو من وقع عليه الفعل، وقد يتناوبان فيعبَّر بلفظ أحدهما عن معنىٰ الآخر، كما هو قول الكسائي والفراء ، حيث ذكروا أن أهل الحجاز يأتون بفاعل بمعنىٰ مفعول إذا كان نعتا مثل (ماء دافق)، أي: مدفوق، و(سرّ كاتم)، أي: مكتوم. وأنكره أبو جعفر النحاس[1]، فقال: "فاعل بمعنىٰ مفعول فيه بطلان البيان، ولا يصح ولا ينقاس، ولو جاز هذا لجاز ضارب بمعنىٰ مضروب، والقول عند البصريين أنه علىٰ النسب، كما قال:

كِلِيني لِهَمٍّ يَا أَمَيْمَةُ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ[2]

وزعم ابن خالويه حصر المواضع التي ناب عنها فاعل عن معنىٰ المفعول[3] فقال: " ليس في كلام العرب: فاعل بمعنىٰ مفعول إلا قولهم: ترابٌ سَافٍ، وإنما هو مَسْفِيٌّ؛ لأن الريح سفته، والريح سافية، والتراب مسفي، والرياح هي

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٢٤.

(٢) البيت من الطويل للنابغة الذّبيانيّ في ديوانه صـ٢٩

و (كِليني): دَعيني وَهمِّي. و (أُميمة): تصغير ترخيم أُمامة، وهي بِنْتُه. و (ناصب): بمعنى منصب من النّصب؛ وهو التّعب، و (بطيء الكواكب): من الطّول. أي: طويل.

وساقه أبو جعفر شاهدا على أن (فاعِل) لا تكون بمعنى (مَفْعُول)، وأن (لِهَمٍّ نَاصِب) بمعنى: لهمٍّ ذي نصبٍ، وهو ما ذكره سيبويه، ينظر الكتاب ٣/ ٢٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٢٤.

(٣) ليس في كلام العرب، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ) المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م صـ ٣١٧، وما بعدها.

السوافي، والسافياء: التراب أيضا والرياح، ومثله: ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [1] بمعنىٰ مرضية، و (ماء دافق) بمعنىٰ مدفوق، وسر كاتم بمعنىٰ مكتوب، وليل نائم بمعنىٰ ناموا فيه[2].

وقد جاء في غير هذه المواضع ما يحتمل استعمال (فاعل بمعنىٰ مفعول)، من ذلك كلمة (الساحل) وهو شاطئ البحر، أي جانبه الخالي من الماء، سمي بذلك لأن الماء يسحله أي يقشره فهو فاعل بمعنىٰ مفعول[3].

ومن ذلك أيضا ما جاء في حكاية القرآن الكريم لقصة نوح عليه السلام حين دعا ابنه لركوب السفينة فأجابه بأنه سيلجأ لجبل يعصمه من الماء، فقال له سيدنا نوح : ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[4].

فإن سيدنا نوحا ـ عليه السلام ـ قد نفىٰ العاصم واستثنىٰ منه المرحومين، والمرحوم في ذلك اليوم معصوم.

---

(١) قال سيبويه: "وقال الخليل: إنَّما قالوا: عيشةٌ راضيةٌ، وطاعمٌ وكاسٍ على ذا، أي: ذات رضًا وذو كسوة وطعامٍ، وقالوا: ناعلٌ لذي النَّعل". الكتاب ٣/ ٣٨٢.

(٢) ومما ذكره ابن خالويه مثالا لذلك قول الشاعر: وأنشد:

فَنَامَ لَيْلِي وَتَجَلَّى هَمِّي وَقَدْ تجَلَّى كُرَبُ الْمُهْتَمِّ

نِعْمَ عَمِيدُ الْقَوْمِ وَابْنُ الْعَمِّ.

ولم ينسبه، ولم أقف عليه عند غيره.

(٣) وقال أبو تمام:

هو البحر من أي النواحي أتيته فلجته المعروف والجود ساحله

ينظر البحر المحيط ٧/ ٣٠٨.

(٤) من الآية ٤٤ من سورة هود.

و(إلا) حرف يأتي لمعنىٰ الاستثناء، ولا بد من أن يُخرج بعضًا من كل، فإذا كان الاستثناء منقطعًا، فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل علىٰ ما يُستَثْنىٰ منه فتفقد هذا فإنه يدقّ، فمن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[1]، فالعاصم الفاعل، ومَن رحِمه الله ليس بعاصم، غير أنه قد يدلّ علىٰ العصمة والنجاة، فكأنه قال –والله أعلم: لكن من رَحِم يُعْصَم أو مَعْصوم[2].

والاستثناء في الآية يكون منقطعا إذا أُبقِي لفظ (عاصم) علىٰ أصل معناه من اسم الفاعل، ويكون المراد مِن (مَنْ رحم) المعصوم.

ويكون الاستثناء متصلا إذا أريد بمعنىٰ (من رحم الله تعالىٰ) أي: الراحم، أو كان (عَاصِمَ) بِمعنىٰ (ذِي عِصْمَة)، كَمَا قَالُوا (لَابِنٌ) أَيْ: ذُو لَبَنٍ، و(ذُو عِصْمَةٍ) مُطلَق علىٰ عاصِم وعلىٰ معصوم، وَالمرادُ به هنا المعْصُومُ.

و أريد بعاصم معنىٰ معصوم، فَاعِل بمعنىٰ مَفعُول كَـ : ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾[3] بِمَعْنَىٰ مَدْفُوقٍ.

وخبر (لا) في قوله (لا عاصِم) محذُوفٌ، لِأنهُ إِذا عُلِم ـ كما في هذا الموضِع ـ التزم حذفَه بنُو تمِيمٍ، وكثُر حذفُهُ عِند أهلِ الحِجازِ، لِأنهُ لمّا قال: (سآوِي إِلىٰ جبلٍ يعصِمُنِي مِن الماءِ) قال لهُ نُوحٌ: (لا عاصِم)، أي لا عاصِم موجُودٌ. ويكُونُ (اليوم) منصُوبًا علىٰ إِضمارِ فِعلٍ يدُل عليهِ (عاصِم)، أي: لا عاصِم يعصِمُ اليوم

(١) من الآية ٤٣ من سورة هود.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٢٩١.

(٣) الآية ٦ من سورة الطارق.

مِن أمرِ اللهِ، و(مِن أمرِ) مُتعلقٌ بِذلِك الفِعلِ المحذُوفِ. وأجاز الحوفِي وابنُ عطِية أن يكُون اليوم خبرًا لِقولِهِ: لا عاصِم.

قال ابن عطية: واليوم ظرفٌ وهُو مُتعلقٌ بِقولِهِ: مِن أمرِ اللهِ، أو بِالخبرِ الذِي تقدِيرُهُ: كائِنٌ اليوم، ولا يصح تعلقه بـ (عاصِمَ)؛ لأنه كان يجيء منونا: لا عاصما اليوم، فيرجع (عاصم) إلىٰ أصل النصب؛ لئلا يرجع ثلاثة أشياء[1] واحدا، وإنما القانون أن يكون الشيئان واحدا: (لا) وما عملت فيه، ومثال النحويين في هذه المسألة: (لا أمرا يوم الجمعة لك)، فإن أعملت في يوم لك قلت: لا أمر. [2].

وردَّ ذلِك أبُو البقاءِ، فقال: "ظرف الزمانِ لا يكُونُ خبرًا عنِ الجُثة[3]، وقال الحوفِي: ويجُوزُ أن يكُون (اليوم) نعتًا لِعاصِم و(مِن) الخبرَ، قال أبو حيان: ويُردُّ بِما رَدَّ بِهِ أبُو البقاءِ، مِن أن ظرف الزمانِ لا يكُونُ نعتًا لِلجُثثِ، كما لا يكون خبرا، وقرئ (إِلا من رُحِم) بِضم الراءِ مبنِيا لِلمفعُولِ، وهذا يدُل علىٰ أن المُراد بِـ (مَن) فِي قِراءةِ الجُمهُورِ بفتح الراء: المرحُومُ لا الراحِمُ"[4].

❖ **الدلالة الصرفية**

في القول بنيابة (عاصم) عن (معصوم) دلالة جمع بين انقطاع الاستثناء واتصاله، وفي ذلك تصوير قرآني بليغ يجمع موقف نوح وابنه، ويعبر عن حال

---

(١) (لا، وعاصم، واليوم)

(٢) ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/ ١٧٥، وذكر أبو حيان نحو هذا فقال: ولا يجُوزُ أن يكُون اليوم منصُوبًا بِقولِهِ: (لا عاصِم)، ولا أن يكُون (مِن أمر الله) مُتعلقًا بِهِ، لِأن اسم (لا) إِذ ذاك يكُونُ مُطولًا، وإِذا كان مُطولًا لزِم تنوِينُهُ وإِعرابُهُ، ولا يُبنى وهُو مبنِي، فبطل ذلِك، البحر المحيط ٦/ ١٥٨.

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٠، واللباب في علوم الكتاب ١٠/ ٤٩٧.

(٤) ينظر البحر المحيط ٦/ ١٥٩.

قلب نبي الله الذي يرجو لولده الإيمان المؤدي إلىٰ النجاة، وحال عناد الولد الذي يتعالىٰ بنفسه قبل جسده إلىٰ جبل يحميه.

ابن نوح يلجأ للعاصم فينفيه اللفظ، ونوح ينفي المعصوم بالمعنىٰ، تاركا بابا من الأمل لنجاة ولده، لا عاصم تلجأ إليه من أمر الله، وإذا شئت يا رب جعلته معصوما بلا عاصم.

❖ ومن نيابة مفعول عن اسم الفاعل في القرآن الكريم ما قيل في (مأتيا) في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ [1]إنه بمعنىٰ آتيا، فمفعول بمعنىٰ فاعل.[2]

(مَأْتِيًّ) مفعول من الإتيان، وكلُّ ما وصل إليك فقد وصلت إليه، كما تقول وصل إليَّ من فلان خيرٌ، ووصلت منه إلىٰ خير؛ ورده أبو جعفر النحاس فقال:" الضعيف في العربية يقول مفعول بمعنىٰ فاعل"[3].

❖ وقيل: جاء (مَفْعُول) بمعنىٰ (فَاعِل) كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ ﴾[4]، أي سَاتِرا[5]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا

---

(١) من الآية ٦١ من سورة مريم.

(٢) وقيل: هو على موضوعه من أنه اسم المفعول، والوجه أنّ الوعد هو الجنة وهم يأتونها. أو هو من قولك: أتى إليه إحسانا، أى: كان وعده مفعولا منجزا، ينظر الكشاف ٣/ ٢٧.

(٣) معاني القرآن للنحاس ٤/ ٣٤٢.

(٤) الآية ٤٥ من سورة الإسراء.

(٥) قيل في قوله تعالى: "وَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجابًا مَسْتُورًا" – الآية٤٥ من سورة الإسراء: وقد يجيء مفعول بمعنى فاعل، أي ساترا، والأولى ما قيل من أن الحجاب المذكور هو حجاب لا يرى فهو مستور. ويجوز أن يراد أنه حجاب من دونه حجاب أو حجب، فهو مستور بغيره. أو حجاب يستر أن يبصر، فكيف يبصر المحتجب به، ينظر ليس من كلام العرب ٣١٢، الكشاف ٢/ ٦٧٠.

مَّسۡحُورًا ﴾ (١)، وقوله سبحانه: ﴿ فَسۡـَٔلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِذۡ جَآءَهُمۡ فَقَالَ لَهُۥ فِرۡعَوۡنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسۡحُورًا ﴾ (٢)

قيل:(مسحورا) اسم مفعول أي: قد سُحِرت بكلامك،وهذا مختلٌّ، ومايأتي به غير مستقيم.

وقال الفراء والطبري: مفعول بمعنىٰ فاعل أي ساحرا، فهذه العجائب التي يأتي بها من أمر السحر، كما قالوا: مفعول بمعنىٰ فاعل مشؤوم وميمون وإنما هو شائم ويامِن(٣). وقال النحاس (مسحورا) أي: مخدوعا.

وأرىٰ أن التناوب بين اسم الفاعل واسم المفعول قليل نادر، ولا ينبغي أن نتأول آيات القرآن الكريم علىٰ أوجه بعيدة.

ولا حاجة إلىٰ التكلف للقول بالتناوب، إذا كان ذلك لا يزيد المعنىٰ معنىً أو بيانا، والله تعالىٰ أعلم.

**** **** ***

(١) من الآية ٨ من سورة الفرقان.

(٢) من الآية ١٠١ من سورة الإسراء.

(٣) البحر المحيط ٧/ ١٢١.

المطلب الخامس: نيابة أفعل التفضيل عن المشتقات

اسم التفضيل: اسم مشتق من حروف الفعل الماضي الثلاثي علىٰ وزن (أَفعل)؛ ليدل علىٰ أن شيئين اشتركا في صفة ، وزاد أحدهما علىٰ الآخر فيها .مثل:زيد أكرم من عمرو، وهند أفضل من دعد، ولا يَنصِب المفعولَ به علىٰ الأصحِّ، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل؛ وضابطُها أن يكون في الكلام نفيٌ، وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل، وبعده اسم مفضَّل علىٰ نفسه باعتبارين، نحو : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحلَ منه في عين زيد.

ويعمل في التمييز نحو :﴿ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾(1)؛ وفي الجار والمجرور والظرف نحو : زيد أفضل منك اليوم.

وقد جاء سياق النظم القرآني بصيغة التفضيل علىٰ غير بابها من التفضيل، ليوجب حملَ معناها علىٰ معنىٰ غيرها من المشتقات، ويكون اسم التفضيل حينئذ نائبا عن لفظ ما جاء بمعناه(2)

---

(1) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(2) ومن ذلك نيابة (أعلم) عن(فاعل) في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ ﴾ من الآية ٤٥ من سورة النساء، وفي قوله سبحانه: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ من الآية ٥٣ من سورة الأنعام، وفي قوله تعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ من الآية ١٠ من سورة العنكبوت، و(أحق) في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ من الآية ٣٥ من سورة يونس، فـ (أحق) ليست أفعل تفضيل، بل المعنى حقيق بأن يتبع؛ فنابت (أفعل) التفضيل عن (فعيل)، وفي قوله تعالى: ﴿ مَنْ

❖ من ذلك (أهْوَن) في قوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (١)، فلو حملنا اسم التفضيل (أهون) علىٰ بابه لكان هناك خلقٌ أهون علىٰ الله من خلق، وعملٌ أشق عليه سبحانه من عملٍ ـ تعالىٰ الله عن ذلك ـ لذا وجب البحثُ في المراد بـ (أهون) هنا، والتأمُّلُ في سرِّ الدلالة الصرفية بالتعبير بها.

قيل في معنىٰ (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ): أي فيما يجب عندكم، وينقاس علىٰ أصولكم، ويقتضيه معقولكم؛ لأنّ من أعاد منكم صنعة شيء كانت أسهل عليه وأهون من إنشائها، وتعتذرون للصانع إذا خطِئ في بعض ما ينشؤه بقولكم: أوّلُ الغزوِ أخْرَقُ، وتسَمُّون الماهرَ في صناعته معاوِدا، تعنون أنه عاوَدَها كرّة بعد

عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ الآية ٩٧ من سورة النحل، فحمل (أحسن) على باب التفضيل يقتضي أن أولئك يجزون ثوابَ أحسن أعمالهم، وأما ثواب حَسَنها فمسكوت عنه، وهم يجزون ثواب الأحسن والحسن، إلا إن أخرجت أحسن عن بابها من التفضيل، فيكون بمعنى حَسَن، و(أقوم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ من الآية ٩ من سورة الإسراء، وأمثال ذلك من المواضع كثير.

(١) الآية ٢٧ من سورة الروم.

أخرىٰ، حتىٰ مرن عليها وهانت عليه[1]، وعليه فالضمير عائد علىٰ (الإعادة) المدلول عليها بالفعل (ويعيده)[2]

وقيل: الضمير في عليه عائد علىٰ الخلق، أي: والعوْد أهْوَن علىٰ الخالق، بمعنىٰ: أسرع؛ لأن البداءة فيها تدريج من طور إلىٰ طور إلىٰ أن يصير إنسانا، والإعادةُ لا تحتاج إلىٰ هذه التدريجات في الأطوار، إنما يدعوه الله فيَخْرج، فكأنه قال:وهو أيسر عليه، أي أقصر مدةً وأقلُّ انتقالا.

وقيل: المعنىٰ وهو أهون علىٰ المخلوق أن يعيد شيئا بعد إنشائه، فكيف تنكرون أنتم الإعادة في جانب الخالق[3]؟

وقيل ليست (أهون) أفعلَ تفضيل، لأنه لا تفاوت عند الله في النشأتين: الإبداء والإعادة، بل هي بمعنىٰ (هَيِّن)كما قالوا: أكبر، بمعنىٰ كبير.[4].

وكما قال مَعْنُ بنُ أَوْسٍ[5]:

لعمرُكَ مَا أدرِي وإني لأوجَلُ علىٰ أيِّنا تَعدُو المنيةُ أوّلُ[6]

---

(١) الكشاف ٣/ ٤٧٦.

(٢) ومن ذلك كون الهاء في قوله تعالى في سورة طه: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ من الآية ١١٠ من سورة طه ضميرَ المصدر الذي دل عليه قوله: (يَعْلَمُ ما بَيْنَ أَيْدِيهِمْ)، أي: ولا يحيطون علمًا بعلمه .

(٣) البحر المحيط ٨/ ٣٨٦.

(٤) البحر المحيط ٨/ ٣٨٦، البحر المديد ٤/ ٣٣٦.

(٥) هو مَعْنُ بنُ أَوْسٍ بن نصر بن زياد المُزَنِي، شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، كف بصره في أواخر أيامه، توفي سنة ٦٤ هـ. ينظر الأعلام ٧/ ٢٧٣.

(٦) البيت من بحر الطويل، وهو مطلع قصيدة مشهورة يستعطف بها الشاعر صديقا له، وأوجل: من الوجل، وهو الخوف، وهذا يحتمل أن يكون وصفا، أو فعلا مضارعا مبدوءا

أي: وَجِلٌ [1]؛ وحيث إن خلق السماوات والأرض في قدرة الله كخلق مثقال ذرة، كلُّ أمرِه سبحانه بين الكاف والنون في كن فيكون، وهو علىٰ كل شيء قدير؛ فإن القول بأن أهون ليس علىٰ باب التفضيل أولىٰ من إبقائه علىٰ بابه، ويكون الضمير عائدا علىٰ (الخلق)، أي أن الإنشاء من عدمٍ، وإعادة المخلوق أمر هين عليه.

بهمزة المتكلم. تعدو: تسطو، من عدا عليه، اجترأ وسطا. وروي: تغدو، أي تصبح. المنية: الموت.

والمعنى: أقسم بحياتك لست أدري، ولا أعلم -وإني لخائف- على أينا ينقض الموت قبل صاحبه؛ فلا تقطع حبل المودة والصلة، فالموت آتٍ لا بد منه، والشاهد فيه قوله: (أول) حيث جاء اسم التفضيل غيرَ مراد به حقيقة التفضيل؛ إذ المراد: إنى لوجل فَأَما إِذا أردْت من كَذَا وَكَذَا فَلَا بُد من (مِنْهُ) أَو الْألف وَاللَّام؛ كَقَوْلِك: جاءنى زيد وَرجل آخر، إِنَّمَا مَعْنَاهُ: آخر مِنْهُ وَلَكِن علم أَن الآخر لَا يكون إِلَّا بعد مَذْكُور أَو بعد أول، فَلم يحْتَج إِلَى (مِنْهُ)، وكذلك المراد بقوله: أول الوقتين، لأن لكلٍّ وقتا يموت فيه؛ ويقدر أحدهما أسبق من الآخر، ومثله قول الشاعر:

تَمنى رجالٌ أنّ أموتَ وإنْ أمت فَتِلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحَدِ

أي: بواحدٍ، ينظر المقتضب ٣/ ٢٤٦، الإنصاف ١/ ١٢٣، وما بعدها، تحقيق الشيخ البقاعي لأوضح المسالك ٣/ ١٣٧ هامش ٢.

(١) ينظر إعراب القرآن لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م، صـ٣٠٧.

فيكون قد أعاد الضمير وهو قوله «وهو أهون عليه» علىٰ الخلق بمفهومه الآخر، وهو المخلوق لا بمفهومه الأول وهو المصدر(١)، وهو ما يعرف بفن الاستخدام (٢).

(١) كما في قول البحتري:

فَسَقَى الْغَضَا وَالسَّاكِنِيْهِ، وَإِنْ هُمُ شَبُّوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِيْ وَضُلُوْعِيْ

فإن لفظة الغضى محتملة الموضع والشجر، والسقيا صالحة لكل منهما، فلما قال: والساكنيه استعمل أحد معنيي اللفظ، وهو الموضع بدلالة القرينة عليه، فقد أعاد ضمير (شبوه) على الغضا بمفهومه الآخر، ولما قال شبوه استعمل المعنى الآخر، وهو الشجر تكون ناره قوية وبها يضرب المثل؛ فيقال: جمر الغضا، بدلالة القرينة عليه، ينظر خزانة الأدب وغاية الأرب، المؤلف: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (المتوفى: ٨٣٧هـ)، المحقق: عصام شقيو، الناشر: دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م، ١/ ١٢١.

(٢) وفي الاستخدام قولان: الأول أن يأتي المتكلم بلفظة مشتركة بين معنين اشتراكا أصليا متوسطة بين قرينتين أو متقدمة عليهما أو متأخرة عنهما يستخدم كل قرينة منهما في معنى من معنيي تلك الكلمة المشتركة، وهذا مذهب ابن مالك، سواء كان الاستخدام بضمير أو بغير ضمير، قال الله تعالى: «لكل أجل كتاب يمحو الله ما يشاء ويثبت» فلفظة (كتاب) تحتمل الأجل المحتوم والكتاب المكتوب وقد توسطت بين لفظي أجل، ويمحو إذ استخدمت أحد مفهوميها وهو الأجل بقرينة ذكر الأجل واستخدمت المفهوم الآخر وهو المكتوب بقرينة يمحو.

والقول الثاني: أنه اطلاق لفظ مشترك بين معنيين مطلقا فيريد بذلك اللفظ أحد المعنيين ثم يعيد عليه ضميرا يريد به المعنى الآخر، أو يعيد عليه ضميرين يريد بأحدهما أحد المعنيين، وبالآخر المعنى الآخر بعد استعماله في معناه الثالث، وهذا هو المذهب المشهور في الاستخدام، ومنه الآية التي نحن بصددها. ينظر إعراب القرآن للدرويش ٧/ ٤٩٨، وما بعدها.

أو أنه عائد علىٰ التفكر المذكور في قوله تعالىٰ في صدر سورة الروم: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ (١)، فهذا التفكر هين علىٰ الإنسان الذي هو مخلوق لله، وجاءت الآية رابطا بين قوله: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ ﴾ وقوله: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ ﴾ (٢).

❖ **الدلالة الصرفية**

وفي نيابة اسم التفضيل(أهون) عن المصدر (هين)دلالة صرفية أفادت المبالغة التي لم تكن تتحقق لو عبرت الآية بـ(هين)، فما دام التفكر في نفسك التي نشأت من عدم وتطورت من نطفة لعلقة لمضغة، وأنت ترىٰ ذلك في ذاتك رأي العين، فهو أهون عليك من نظرك في خلق سواك.

ومن نيابة اسم التفضيل عن اسم الفاعل استعمال القرآن الكريم لـ (أطهر) بمعنىٰ (طاهر) في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ ﴾ ، قال أبو حيان: "وأطهر ليس أفعل التفضيل؛ إذ لا طهارة في إتيان الذكور"(٣). فـ (أطهر) بمعنىٰ طاهرات، أو مطهَّرات، فنابت (أفعل) التفضيل عن (فاعل أو مفعول).

(١) من الآية ٨ من سورة الروم.

(٢) من الاية ٢٨ من سورة الروم.

(٣) البحر المحيط ٦/ ١٨٧.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام علىٰ خاتم الأنبياء والمرسلين،،،، وبعد.....

فقد انتهت رحلتنا مع بحث التناوب بين مشتقات الأسماء في ضوء آيات القرآن الكريم، وتأملِ مواضع قال المفسرون والمعربون إن فيها مشتقا من الأسماء استعمل في الدلالة علىٰ معنىٰ مشتق آخر، وبحث في الأسرار الدلالية من هذا التناوب الصرفي، وقد خلُصت من هذا البحث إلىٰ نتائجَ من أهمها:

❖ جواز القول بوقوع التناوب بين المشتقات في اللغة العربية، واستعمالُ القرآن الكريم للتناوب في مواضع كثيرة في ضوء الضوابط التالية:

❖ التناوب لا يعني طرح اللفظ المنوب عنه بالكلية، بل لنا أن نبقي له عملا ونُقدّر له معنىٰ.

❖ قد تكون النيابة لفظية، ويبقىٰ العمل والمعنىٰ للفظ الغائب.

❖ يكون التناوب للدلالة علىٰ معنيين بلفظ واحد.

❖ يجوز اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين في سياق واحد.

❖ لا يقال بوقوع التناوب إذا اتفق المعنىٰ علىٰ كلا التقديرين.

❖ لا يجوز القولُ بالتناوب إذا أدَّىٰ إلىٰ استحالةِ معنىً أو فسادِه أو صناعةٍ إعرابية.

❖ يتناوب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وصيغة فعيل، ولكن التناوب بين اسم الفاعل واسم المفعول قليل نادر.

❖ لا حاجة إلىٰ التكلف للقول بالتناوب، إذا كان ذلك لا يزيد المعنىٰ معنىً أو بيانا، ولا ينبغي أن نتأول آيات القرآن الكريم علىٰ أوجه بعيدة.

ـ واللهَ سبحانه وتعالىٰ أسأل التوفيقَ والسدادَ والقبولَ ـ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلَّىٰ اللهُ علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه الطاهرين وسلَّم تسليما كثيرا.

محمد فيصل محمد

عصر الجمعة ـ التاسع من شهر الله المحرم ١٤٤٢هـ

الشواهد الشعرية

كِلِينِـي لِهَـمٍّ يَـا أَمَيْمَـةُ نَاصِـبِ ... وَلَيْـلٍ أُقَاسِـيهِ بَطِـيءِ الكَوَاكِـبِ

وقـد أتـاكَ يقـينٌ غـيرُ ذي عِـوَجٍ ... مـن الإلـهِ وقـولٌ غـيرُ مَكْـذوبِ

تَرَكْتَ بِنَا لَوْحًا وَلَـو شِـئْتَ جَادَنَـا ... بُعَيْد الْكـرَى ثَلْـجٌ بِكِرْمَـانَ نَاصِـحُ

لَا تَـرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْـرِ الَّـذِي رَكَنـتْ ... أبناءُ يَعْصُرَ- حِـينَ اضْـطَرَّهَا القَـدَرُ

فَـرَدَّ عَـلَى الفُـؤَادِ هَـوًى عَمِيـدًا ... وَسُـوئِل لـو يُبِـينُ لنـا السُّـؤَالَا

لعمـرُكَ مَـا أدرِي وإني لأوجَـلُ ... عـلى أَيِّنـا تَعـدُو المنيـةُ أوّلُ

أقِيمُوا بَنِـي أُمِّـي صُـدُورَ مطِـيِّكُمْ ... فَـإِنِّي إِلَى قَـوْمٍ سِـواكُمْ لَأَمْيَـلُ

ألم تَـرَني عاهـدْتُ ربي وإننـي ... لَبَـيْنَ رِتـاجٍ قَـائِمًا ومَقَـامِ

على حَلْفَـةٍ لا أشْـتمُ الـدّهرَ مُسْـلِمًا ... ولا خارجـا مِـن فِيَّ زُورُ كَـلامِ

وَمَا الْحَـرْب إِلَّا مَـا علمْـتُم وَذُقْـتُمُ ... وَمَا هُـوَ عَنْهَـا بِالْحَـدِيثِ الـمُرَجَّمِ

فَـإِنْ تَنْـأَ عَنَّـا نَنْتَقِصْـكَ، وَإِنْ تُقِـمْ ... فَحَظُّـك مَضْـؤُوز، وأَنْفُـك رَاغِـمُ

نُصَـلِّي لِلَّـذِي صَـلَّتْ قُـرَيْشٌ ... وَنَعْبُـدُهُ وَإِنْ جَحَـدَ الْعُمُـومُ

أَوْ رَجْـعُ واشِـمةٍ أُسِـفَّ نَؤُورهَـا ... كِفَفًـا، تَعَـرّض فَـوْقَهُنَّ وِشَـامُهَا

فهرس المراجع

❖ القرآن الكريم

❖ أسرار البلاغة، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.

❖ اسم الفعل في القرآن الكريم للدكتور رافع أسعد عبد الحليم بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

❖ أسماء الله الحسنى، دراسة في البنية والدلالة، د. أحمد مختار عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة٢٠٠٠.

❖ أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد نغش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

❖ الأصول في النحو المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، عدد الأجزاء: ثلاثة أجزاء.

❖ إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، المؤلف: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: ١٣٥٦هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثامنة – ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.

❖ إعراب القرآن الكريم، المؤلف: أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم، الناشر: دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

❖ إعراب القرآن لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة (المتوفىٰ: ٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.

❖ إعراب القرآن للأصبهاني، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفىٰ: ٥٣٥هـ) قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.

❖ إعراب القرآن للنحاس المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفىٰ: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١ هـ.

❖ إعراب القرآن وبيانه، المؤلف: محيي الدين بن أحمد مصطفىٰ درويش (المتوفىٰ: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، الطبعة: الرابعة ، ١٤١٥ هـ، عدد المجلدات: ١٠ أجزاء.

❖ إعراب لامية الشنفري، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفىٰ: ٦١٦هـ)، المحقق: محمد أديب عبد الواحد جمران، الناشر: المكتب الإسلامي –بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

❖ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

❖ الاقتراح في أصول النحو وجدله، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

❖ أمالي ابن الحاجب، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عدد الأجزاء: ٤ أجزاء.

❖ البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

❖ البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (المتوفى: ١٢٢٤هـ)،

المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة، الطبعة: ١٤١٩ هـ.

❖ تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضىٰ، الزَّبيدي (المتوفىٰ: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

❖ التبيان في إعراب القرآن المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفىٰ: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، عدد الأجزاء: جزءان.

❖ تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، المؤلف: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م .

❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلس، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلىٰ ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولىٰ، عدد الأجزاء: أحد عشر جزءا.

❖ تفريج الكرب في معرفة لامية العرب المؤلف: محمد بن قاسم بن محمد بن عبد الواحد، ابن زاكور الفاسي، أبو عبد الله (المتوفىٰ: ١١٢٠هـ).

❖ تفسير الطبري المسمىٰ جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفىٰ: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢٤.

❖ تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر

(المتوفىٰ: ٤٨٨هـ)، المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة – القاهرة – مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٥ – ١٩٩٥، عدد الأجزاء: جزء واحد.

❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفىٰ: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ.

❖ التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل، د. طه محمد الجندي تاريخ النشر: ١٩٩٨م مكان النشر: القاهرة.

❖ التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل، د. طه محمد الجندي تاريخ النشر: ١٩٩٨م مكان النشر: القاهرة.

❖ تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفىٰ: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ٢٠٠١م.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفىٰ: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

❖ جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفىٰ: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد

شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢٤.

❖ جمهرة اللغة المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفىٰ: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ثلاثة أجزاء.

❖ حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفىٰ: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفىٰ: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ٣.

❖ الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفىٰ: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ٣.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفىٰ: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، عدد الأجزاء: أحد عشر جزءا.

❖ دُرَرُ الفَرائِدِ المُسْتَحْسَنَة في شرحِ مَنْظومةِ ابنِ الشِّحْنةِ (في علوم المعاني والبيان والبديع)، المؤلف: ابن عَبْدِ الحَقِّ العُمَرِيّ الطَّرَابُلْسِيّ (المتوفىٰ: نحو ١٠٢٤ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور سُلَيمان حُسَين العُمَيرات، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨م.

❖ دلائل الإعجاز في علم المعاني، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفىٰ: ٤٧١هـ، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

❖ ديوان الفرزدق شرح وضبط وتقديم الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

❖ ديوان النابغة الذبياني شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

❖ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: الثالثة .

❖ ديوان زهير ط. المكتبة الثقافية بيروت (١٩٦٨ م).

❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامري المؤلف: لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفىٰ: ٤١هـ) اعتنىٰ به: حمدو طمّاس الناشر: دار المعرفة الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

❖ رسالة الحدود المؤلف: علي بن عيسىٰ بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفىٰ: ٣٨٤هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان.

❖ سنن الترمذي، جمع محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة بن موسىٰ بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسىٰ (المتوفىٰ: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

❖ شذا العرف في فن الصرف، المؤلف: أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، عدد الأجزاء: جزء واحد.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

❖ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ شرح الكافية الشافية٤/ ١٧٤٠، المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني،حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

❖ شرح المعلقات السبع، المؤلف: حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٨٦هـ)، الناشر: دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.

❖ شرح المفصل، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ستة أجزاء.

❖ شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

❖ شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

❖ شرح شواهد المغني، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، الناشر: لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

❖ شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية، المؤلف: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، الناشر: رسالة ماجستير - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، بإشراف: د محمد جمال صقر، عام النشر: ٢٠١٢ م.

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

❖ صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩ أجزاء.

❖ صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

❖ العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

❖ فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

❖ قضية تعاقب الحروف د. قاسم بدماصي، بحث منشور بجامعة الحكمة – إلورن نيجيريا .

❖ الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، ليوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبي القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى:

٤٦٥هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

❖ الكتاب المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفىٰ: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفىٰ: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

❖ اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفىٰ: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: جزءان.

❖ اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفىٰ: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

❖ لسَان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن علىٰ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعىٰ الإفريقىٰ (المتوفىٰ: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥ جزء.

❖ ليس في كلام العرب، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفىٰ: ٣٧٠هـ) المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

❖ متممة الآجرومية المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني (المتوفىٰ: ٩٥٤هـ) الكتاب بدون سنة طباعة ولا دار نشر.

❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفىٰ: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، عدد الأجزاء:جزءان.

❖ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفىٰ: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولىٰ – ١٤٢٢ هـ.

❖ المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١١.

❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: جزءان.

❖ المستدرك علىٰ الصحيحين، جمعه أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفىٰ: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، الناشر: دار

الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١١ – ١٩٩٠، عدد الأجزاء: ٤ أجزاء.

❖ مسند الإمام أحمد بن حنبل، جمعه أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفىٰ: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

❖ مسند الإمام أحمد بن حنبل، جمعه أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفىٰ: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

❖ المشتقات الدالة علىٰ الفاعلية والمفعولية دراسة صرفية إحصائية إعداد سيف الدين طه الفقراء دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية (٢٠٠٢) .

❖ المطلع علىٰ ألفاظ المقنع، المؤلف: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفىٰ: ٧٠٩هـ)، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣ م.

❖ معاني القراءات للأزهري، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفىٰ: ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م، عدد الأجزاء: ثلاثة.

❖ معاني القرآن ، المؤلف: أبو زكريا يحيىٰ بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفىٰ: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة: الأولىٰ.

❖ معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفىٰ: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولىٰ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

❖ المعجم المفصل في شواهد العربية، المؤلف: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

❖ معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفىٰ: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفىٰ: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

❖ المفتاح في الصرف المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفىٰ: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولىٰ (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م)، عدد الأجزاء:جزء واحد.

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي (المتوفىٰ ٧٩٠ هـ) المحقق: مجموعة محققين، وهم:الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا.الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي.الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/ د. عبد المجيد قطامش.• الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش.• الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش.• الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/ د. سليمان بن إبراهيم العايد/ د. السيد تقي.• الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البناء• الجزء التاسع/ د. محمد إبراهيم البنا، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة،الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ المقتضب المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالىٰ الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفىٰ: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

❖ المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفىٰ: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولىٰ في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م ،عدد الأجزاء: جزء واحد.

❖ النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن (المتوفىٰ: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف: الطبعة الخامسة عشرة.